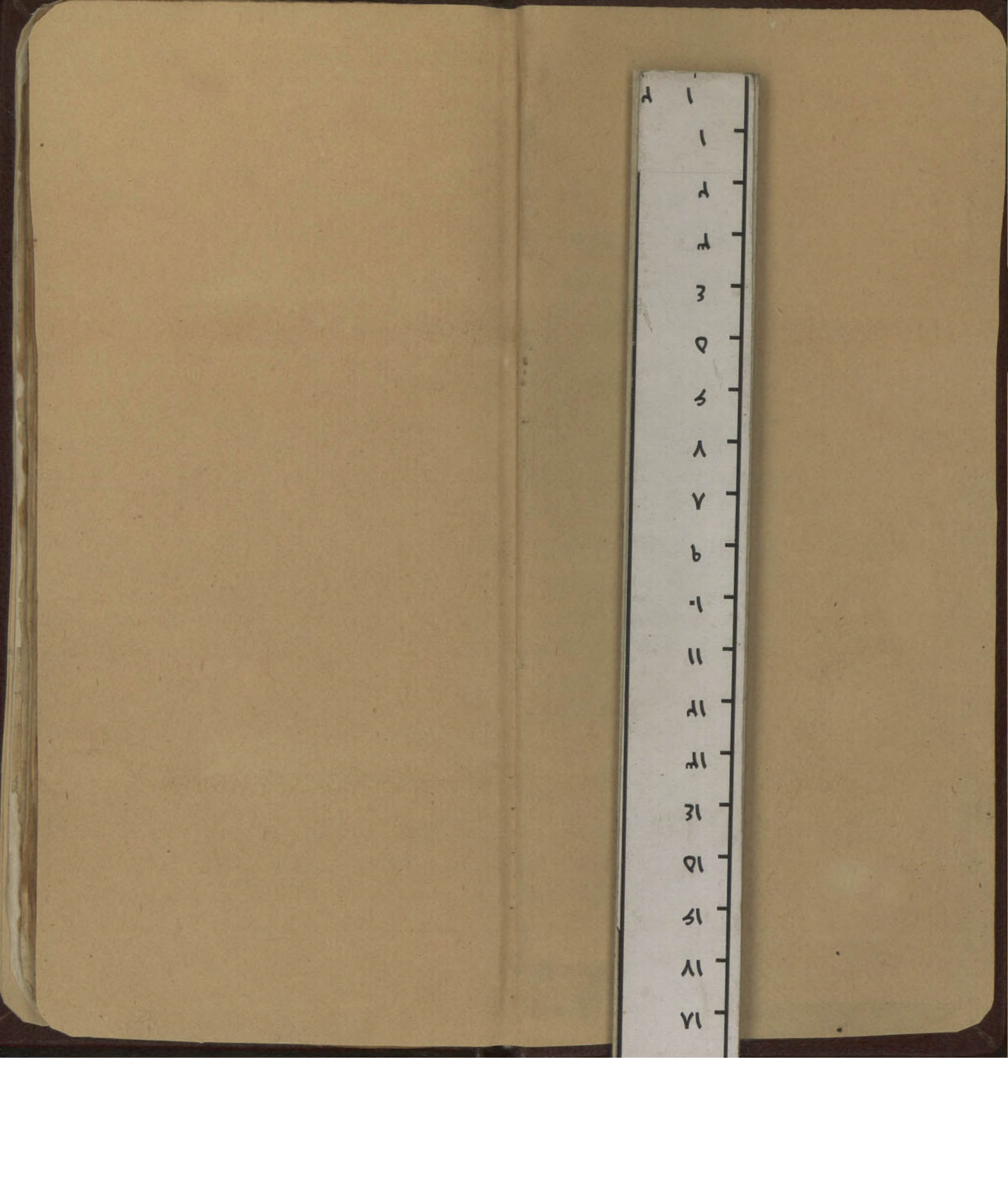
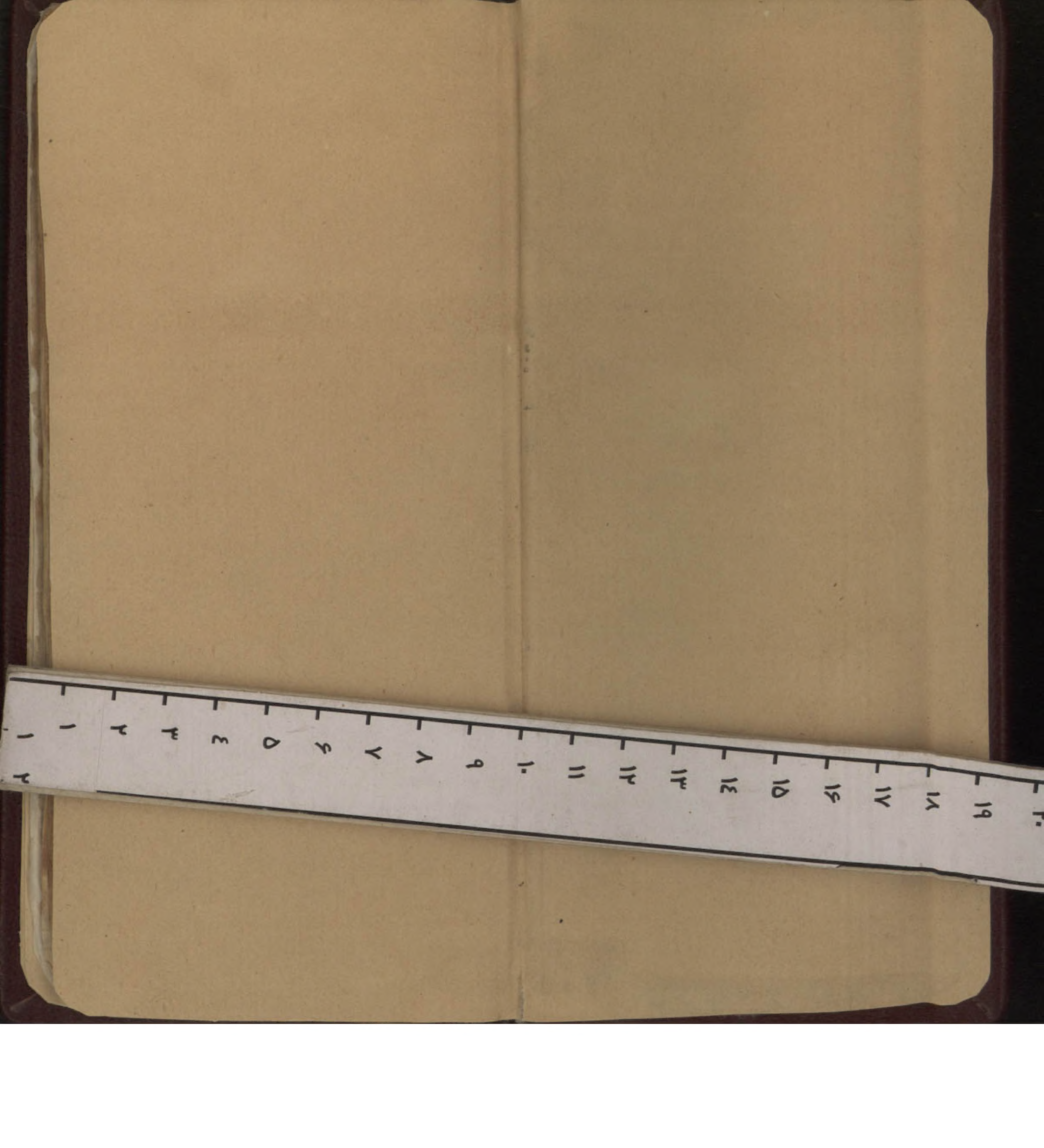

خطی
کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۰۳۴





معاوية رسم بانه مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة فى جواب ما هو قوله كلى زيد
كما ترى وانه مقول جنس متناول للجزئى والكلى
وقوله على كثيرين يخرج الجزئى وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان الجنس النوع
انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
لكن افراده مختلفة بالعوارض والمشخصات
وقوله فى جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية
المذكورة وان كان الذاتى غير مقول فى جواب
ما هو بل مقول فى جواب اى شىء هو
فى ذاته وهو المقول فى جواب اى شىء هو فى
ذاته مما يميزه التى عما يشاركه فى الجنس
وهو الفصل ولو قال او فى وجوده ايضا
لكان قوله اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة

من امرين متساويين فالحصر الاول ان يقال
الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية
من امرين متساويين ولقائل ان يقول فعلى هذا
كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف
وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان في تعريف الفصل
فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه
في الحيوان كالفرس والبقر والغنم وغيرها لانه
اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته
كان الجواب انه ناطق لان السؤال عن الانسان
باي شيء هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء
وكل ما يميز الشيء في ذاته يصلح للجواب فالناطق
يصلح للجواب لتميز الانسان عن غيره ويرسم
اي الفصل بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء

او امور متساوية

عما يشاركه في الجنس





هو في ذاته اي قوله كلي جنس متناول للكليات الخمس
قوله في جواب اي شيء هو يخرج النوع
والجنس والعرض العام
لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو
لا في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اعني في جوهره يخرج الخاصة لانها
وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته
بل في عرضه قال واما العرضي فهو اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية وهو العرض الفارق
وهو اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق
وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل
للانسان ويرسم بانها كلية يقال على ما تحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما
ان تعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

كالمتنفس بالفعل والقوة للانسان وغيره من الحيوانات

ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة

قوله عرضيا **اقول** العرضي اما لازم او مفارق

لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا
اي عرض

يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرض اللازم والثاني هو العرض المفارق

كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد
اي الى الانسان

منهما اي من العرض اللازم والعرض المفارق

اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة

واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة

وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة

عرض لازم لا ينفك عن ماهية الانسان مختص

بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان

والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن

ماهية الانسان مختص بها ويرسم اي الخاصة
اي بحقيقة واحدة

ابانها

اللازم كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض العام
المفارق



بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط

قوله عرضيا قوله كلية مستدرك كما مر غير مرة چند مرة گذشتی
اي مقولا عرضيا

وقوله مقول على ما تحت حقيقة واحدة جنس
اي مقول على افراد حقيقة واحدة جنس الخ

شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس

والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت
اي على الفرد

حقايق فوق واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع

والفصل لانهما مقولان على ما تحتهما قولا ذاتيا

لا عرضيا وان لم يختص لكل واحدة من اللازم

والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقايق فوق

واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة

والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان
اي بالنسبة الى الانسان
المتنفس بالقوة

من الحيوانات فان عرض العام لازم غير منفك

عن ماهية الحيوانات غير مختص بماهية واحدة

والمنتقض بالفعل عرض مفارق ينفك عن
ماهيتها غير مختص بحقيقة واحدة ويرسم
اي حقايق
الى العرض العام بانه كلي مقول على ما تحت
حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا يقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله
مقول شدن جنس
قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي
وكون هذه التعريفات للكليات رسوما مبنيا على احتمال
ان يكون لها ماهيات وراء المفهومات التي ذكرناها
ملزومة متساوية لها لكن الاليق المناسب ذكر
يعني تعريف اسمي
التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود
لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح
الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب
عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق للانسان وهو الحد التام والحد الناقص

قوله عرضيا فقوله كلي زيد كالمتر
وقوله يقال على ما تحت
حقايق مختلفة صح

تلك صح

وهو

۴

وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصل القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو
الذي يتركب عن الجنس القريب والخاصة اللازمة له
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن العرضيات
التي تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه عريض
كشاده ناخن
الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة على
راست قامت سفيد پوست
قدميه شامل للانسان ضحاك بالطبع اقول الموصل الخ
العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح
والآخر حجة لانه ان كان تصورا مع عدم
با وجود
اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري
فهو قول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار
الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو حجة
فاذا عرفت فنقول من تلك الاصطلاحات

هذا

المنطقية المذكورة القول الشارح وهو المعرف
اعم من ان يكون حدا او رسما لانه اما ان يكون
بالذاتيات او بالعرضيات فان كان الاول
فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم كما سيجيء
هذا هو تعريف الحد وقيل الحد قول دال
على ماهية الشيء وقيل هو الدال على ماهية الشيء بجزء الاسم
كما سيجيء هذا هو تعريف الحد وقيل لا يجوز تعريفه
لئلا يلزم التسلسل قلنا لا نسلم لزوم التسلسل لان
حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود
والحد على قسمين تام وناقص والحد التام
هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك
اذا قلت ما الانسان فنقول الحيوان الناطق
ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان
الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على
الحيوان الناطق
الذاتيات الكلية



الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما ان يكون
كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه
والحد الناقص هو الذي يتركب على جنس بعيد
وفصل القريب للشيء كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان
ما هو واجيب عنه بانه جسم ناطق كان الحد
ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه واما الرسم ايضا
ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام
فهو الذي يتركب من جنس الشيء وخاصته اللازمة
له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
واما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان
تعريف الشيء بالخاصة اللازمة التي هي اثر
من اثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما

فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة
انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص
بالشيء وهو الضاحك واما الرسم الناقص فهو الذي
يتركب من العرضيات التي تختص جملتها بحقيقة
واحدة لا كل واحد منها [illegible] بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم
القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور
العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد
منها لوجود البعض منها في غيره ايضا كما لا يخفى
ورسما ظاهر هذا ان الخاصة اللازمة من اثار الشيء
فيكون تعريفا بالاثر الذي هو خارج واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق
المشابهة بالحد التام كتحقق بين الرسم التام
والحد التام قال القضايا القضية قول يصح





وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا

ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب اقول
لما فرغ المصنف من القول الشارح شرع في بيان الحجة
وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه او كاذب فيه اي في قوله وهو الذي
تسميه بعضهم جزاء والقول هو المركب سواء كان
لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او معنويا عقليا
مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح لقائله
انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج به عن
الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر
والنهي والاستفهام وغيرها وهي اما حملية
كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا [illegible] وهي اي القضية تنقسم

والانشائيات



الى قسمين احدهما حملية والاخرى شرطية لان المحكوم عليه

وبه فى القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والا

فالقضية شرطية وفيه نظر الى لان المحكوم عليه وبه

لا يلزم ان يكونا مفردين فى الحملية كما تقول زيد

ابوه قائم مثال الحملية كقولنا زيد كاتب والشرطية

اما متصلة وهى التى حكم فيها بصدق قضية او لا

صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فهى موجبة

ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير

اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة

فالليل موجود واما شرطية منفصلة فهى التى

حكم فيها بالتنافى بين القضيتين فان حكم فيها

بالتنافى ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا

العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها

بالتنافى سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا

ليس البتة اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا

قال والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثانى يسمى

محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثانى

تاليا اقول الجزء الاول اى المحكوم عليه من القضية

الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشىء والجزء

الثانى اى المحكوم به يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل

على الشىء والنسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع

يسمى نسبة حكمية ولم يذكر المص الجزء الآخر ولا بد منه

فى القضية لكونه جزءا آخر منها والجزء الاول من الشرطية

يسمى مقدما لتقدمه فى الذكر والجزء الثانى منها يسمى

تاليا لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع قال

والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة

كقولنا زيد ليس بكاتب اقول ينقسم القضية ثانيا

الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التى ذكرناها

ان كانت حاكمة بان يقال الموضوع محمول فالقضية

موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حاكمة بانه ليس له
الموضوع ليس بحاصل فالقضية سالبة كقولنا زيد

ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما مخصوصة
كما ذكرنا واما كلية محصورة كقولنا كل الانسان كاتب
ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية محصورة كقولنا
بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب واما
ان لا يكون كذلك ويسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان
ليس بكاتب اقول كل واحد من القضية الموجبة والسالبة
اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت او جزئية
او مهملة لانه اذا كان الموضوع في القضية شخصا
معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة
والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية
لكون موضوعها شخصا معينا وان لم يكن موضوعها
معينا اى لا يكون موضوع القضية شخصا معينا



جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية افراد
الموضوع من جانب الكلية والجزئية فالقضية محصورة
مسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور
الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا
لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه
محيط بالبلد كذلك محيط بافراد الموضوع وهذه المحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى
التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كان
الاول فالقضية كلية محصورة مسورة موجبة كقولنا
كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان
بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية
السالبة نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان
الثاني اى اذا كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان
كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط



وفي الجزئية السالبة نحو ليس بعض و بعض ليس كل وان
لم يكن الموضوع في القضية اي في القضية الحملية
شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على
كل بعضها فالقضية تسمى مهملة لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها فان اقسام القضية منحصرة كما علمت بتتبع
في الشقوق لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها
فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة
في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم
فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال والمتصلة
اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا
فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد
اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما
مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر واما
مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما
ان لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في تقسيم
الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة





وان الشرطية المتصلة ينقسم الى قسمين احدهما
اللزومية والاخرى اتفاقية لانه ان كان صدق
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة
بينهما ثابتة على ذات المقدم توجب ذلك
فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة شيء
يستلزم بها المقدم التالي كالعلية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما
التضايف ان كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابنه وان كان
صدق التالي في المتصلة على تقدير وقوع
المقدم لا للعلاقة المذكورة بل على سبيل الاتفاق
فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام
ناطقية الانسان وناهقية الحمار بل تحقق
الطرفان على سبيل الصدق فيهما اتفاقية واما
الشرطية المنفصلة تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية



ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية
بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معاً
فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج
واما فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع
الزوج والفرد على العدد الواحد وبامتناع
ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي
بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي الاخريين
لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معاً وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم
في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر
فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر
في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا
شجرا ولا حجرا انما سميت مانعة الجمع لاشتمالها
على منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم
فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في
الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد
اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم



في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون
في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر
وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال
وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء كقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو اقول
المنفصلات المذكورة تتركب كل واحد منها
عن جزئين غالباً كما مر وقد تتركب عن اكثر
من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم
فيها بان هذا المجموع لا يجتمع على عدد واحد
ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه نظر لان
صدق احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض
الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الجمع
وبالعكس لامتناع الخلو فان تركب الحقيقية
من الثلثة فصاعدا يلزم الخلو لانه في المثال
المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
الا يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم
كونه غير ناقص كونه مساويا فينتج من هذا ان
يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما



منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف
وايضا يلزم ان يستلزم كون عدد زوجا كونه ناقصا
ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج من الصغرى ان
هذا ان يستلزم كونه زوجا كونه غير مساو وقد تحقق
بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان المنفصلة الحقيقية تركب
عن حملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا
عليه والجزء الثاني اعني قولنا او زائدا عليه الى
اخره منفصلة والجزء الثاني اعني قوله الاول
حملية والاصل فيه العدد اما كذا ولذلك
العدد او غير مساو ولا يكون اذا لم يكن مساويا له
كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه
المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها
فيظن انها مركبة عن ثلثة اجزاء لكنها
بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما
عرفت فلا تتركب الحقيقة الا من جزئين وكذا
مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تركب
عن ثلثة اجزاء فصاعدا وليس هذا طول لا يليق
في هذه المختصرة فليطلب في المطولات



قال والتناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس
بكاتب اقول اعلم ان من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما اي احد القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
على حسب الواقع فالاختلاف جنس يتناول الاختلاف
الواقع بين القضيتين والمفردين وغيرها وقضية قوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين المفردين وغيرها
وقضية وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف
الواقع بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية
والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك
وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب
لكن لا بحيث ان يقتضي صدق احدهما كذب
الاخرى كقولنا زيد ساكن وليس زيد بمتحرك لانهما
صادقتان قوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب



بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن
لا لذاته بل لاجل ذلك الاختلاف نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان
يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا
زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق
فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق
ذلك الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات في
الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل والجزء والكل والشرط فنقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية
كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان
حيوان اقول القضيتان اللتان بينهما يقع
التناقض لا يخ اما ان يكون مخصوصتين او
مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق
التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاول
وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة
لم يتناقضا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية

وحدة



وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد
كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو
اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس
بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان اذ لو اختلفتا فيها
لم يتناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
والخامسة وحدة الاضافة اذ لو اختلفتا فيها لم
يتناقضا نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر والسادسة
وحدة القوة والفعل اذ لو اختلفتا فيهما بان يكون
النسبة في احديهما بالقوة والاخرى بالفعل لم يتناقضا
نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن
ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل
والجزء لانه اذا اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق
التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس
باسود اي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض
بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق
للبصر اي بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر
اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين
اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى
سالبة جزئية وان كانت احديهما سالبة كلية كانت
الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي
السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان



ليس بحيوان فنقيض السالبة الكلية انما هي
الموجبة الجزئية كقولنا الانسان من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان وليته بهذا السياق
في المحصورات والحق ان اراد المصنف بهذا
اي قوله نقيض الموجبة الكلية الى آخره وجها
ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقق المحصورات
قال فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من
الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا
بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب
اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في
الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون احديهما
كلية والاخرى جزئية وهذا انما يتحقق بعد اتفاقهما
في الوحدات المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكلية
والجزئية بقوله ايضا لكان اولى ليكون اشارة اليه
اعني اتفاقهما في الوحدات المذكورة وانما قلنا انه لم
يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما
اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد

تصدقان

١٣

تكذبان كقولنا كل انسان كاتب بالفعل ولا شيء
من الانسان بكاتب بالفعل والجزئيتان قد تصدقان
كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية
وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية
وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما
فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات
في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال
العكس هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات
المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع
في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
اي السلب والايجاب بحاله وان كان الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان
العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب
اي ان كان الاصل صادقا باقي وجه كان العكس
كذلك كما اذا كنا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان
حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا

بعض الحيوان انسان وان اردنا ان نعكس
قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر
بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان
اصوب لان [illegible] الموضوع لا يصير محمولا وعين
المحمول لا يصير موضوعا اصلا وان سلمنا ذلك
لكن يخرج من التعريف عكس الشرطيات وانما اعتبر
بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا
ولم يجدوها في الاكثر بعد تبديل المذكور صادقة
لازمة الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما
اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية ولو
فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم
بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون صدق
اللازم وهو مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم
من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض
الانسان حيوان فعلى هذا قول المص والكذب
لا يكون الا خطأ قال والموجبة الكلية لا تنعكس
كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا

يصدق



يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا
اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان
انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان فيكون بعض الحيوان [illegible] اعلم
ان القضية التي تكون [illegible]
كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية [illegible]
كلية خلفا لا ينقض بمادة يكون [illegible]
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق [illegible]
افراد كل الاعم فهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم ان
يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان
الذي هو الاعم وهو محال واما لزوم انعكا
سها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات
الانسان كزيد وعمرو فيكون بعض الحيوان انسانا
هذا ما ذكره المص في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم
ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة

بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ
عن نفسه وهو محال او نقول كل انسان حيوان ولا شئ
من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شئ من
الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية
ايضا تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة اقول اعلم ان
القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية لما
كان القضية الكلية تنعكس اليها والحجة هنا الحجة
التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان
لانا نجد هنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا ونقول على تقديره
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق
نقيضه وهو لا شئ من الانسان بحيوان ويلزمه
لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم اللازم
الى الاصل حتى يلزم سلب الشئ عن نفسه كما مر قال
والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه
فانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر صدق

لا شئ



اقول
قال

لا شئ من الحجر بانسان اقول اعلم ان السالبة الكلية
بين بنفسه لانه اذا صدق لا شئ من الحجر بانسان
يلزم ان يصدق لا شئ من الانسان بحجر والا لصدق
نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شئ من الحجر
بانسان هذا خلف او نضم اعني النقيض وهو بعض
الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه
لهذا هكذا نقول بعض الانسان حجر ولا شئ من الحجر
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس
بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو
انسان انسان فهو انسان بالضرورة قال
والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق
بعض الحيوان ليس بانسان بالصاهلية فلا يصدق عكسه
اقول اعلم ان السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس
لزوما لانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من
المحمول فانه يصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص
لان كل اخص يستلزم اعم فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا
يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان الصدق

نقيضه وهو كل انسان حيوان والا يوجد الكل
بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه
قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض
الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر
ليس بانسان **قال** القياس قول مؤلف من اقوال
متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر **اقول** المطلب
الاعلى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة هو
القياس ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى ما
سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال لذاتها
قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما
العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون
معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق
قول واحد ليتناول القياس المؤلف من قولين
والقياس المؤلف من اقوال فوق اثنين فالقول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر
كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت ليشير
الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في
نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم

قياس

عنها



عنها لذاتها قول آخر ليدخل في تعريف القياس الذي
مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل
انسان حجر وكل حجر جماد فان هذين القولين وان
كذبا في نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل
انسان جماد وقوله لزم عنها يحترز به عن الاستقراء
والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما
شيء آخر لامكان التخلف في مدلولهما عنهما وقوله
لذاتها ليحترز عن القياس الذي يلزم عنه بعد
التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين
بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر
كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فان هذين
القولين يستلزمان ان ا مساو لج لا لذاتهما
بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي المساوي
مساو وكذلك المساوي وانما قال من اقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها
بانها ما جعلت جزء القياس فاخذ القياس في تعريفها
ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور **قال**
وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

محدث وكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة اقول القياس ينقسم الى قسمين
اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا
لانه يكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما
سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء
والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
بالفعل في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا
نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة
قال والمشترك المكرر بين مقدمتي القياس

وقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا
فكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ... صح



فصاعدا يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر
يسمى صغرى والتي فيها الاكبر يسمى كبرى
وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان محمولا بالعكس
فهو الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو
الثالث او محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال
الاربعة مذكورة في المنطق اقول المشترك
المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى
حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما
او تاليا وقد مر مثالهما آنفا وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول
المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب
والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة

حتى من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات
الاصغر وهذا ليس الا بمعنى الصغرى والمقدمة
التي فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب
وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المص هذا لوجهة التاليف الى الهيئة الحاصلة
من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب
وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس اي ان
كان الحد الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا
في الصغرى الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج
وكل ا ب فبعض ج ا وان كان اي الحد
الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى
والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل ب د وكل





ب ا ينتج فبعض د ا وان كان الحد الاوسط
محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل
الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب ينتج لا شيء
من ج ا فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال
الاربعة المذكورة في المنطق قال والشكل
الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والثاني
يرتد الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرتد اليه
بعكس الصغرى وسوء الترتيب او ما بعكس المقدمتين
جميعا والكامل في الانتاج هو الاول والذي
له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني
الى الاول وانما يحتاج ينتج الثاني عند اختلاف
مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من هذه الاشكال
الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن
الطبع جدا ولا يحصل المطلوب منه الا بالتعسر
وانما يستعمل ما الاشكال الباقية بالتيسر ومن
هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع وهو الشكل

الاول والباقية اعنى الثانى والثالث والرابع
ترتد عند الاحتياج الى الاول والذى له طبع مستقيم
وعقل سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثانى الى الاول
لانه اقرب الباقين اليه المشاركة اياه فى الصغرى
وهو اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع
المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لان المحمول انما
مطلوب لاجله واعلم ان الشكل الثانى انما ينتج
اذا كانت مقدمتاه اى الصغرى والكبرى فيه
مختلفتين بالايجاب والسلب اى اذا كانت احديها
موجبة والاخرى سالبة وان لم تكونا موجبتين
او سالبتين وانما كان يتحقق الاختلاف
فى النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه
يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
والحق الايجاب واذا بدلت الكبرى بقولنا وكل
فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا
سالبتين فانه كذا يصدق لا شيء من الانسان



بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا
الكبرى وقلنا لا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا اوجدنا الاختلاف بين المقدمتين
بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى
فى هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شيء
من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان الحق
السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على
تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض
الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض
الجوالين بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف هذا
الشرط قال الشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم
فنورده هنا لنجعل دستورا ينتج منه المطلوب
وشرط انتاجه الايجاب الصغرى والكلية الكبرى
وضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث الثانى
كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من
الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف

حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
**اقول** لما كان الشكل الاول ابين من الاشكال
الباقية مرتدة اليه ولهذا جعل معيار العلوم
الاولى اورده المصنف اولاً مع ضروبه المنتجة
دون غيره ليجعل دستوراً اى قانوناً ليستنتج منه المطالب
والقوانين لتفهيم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان
القسمة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر لكن
اسقط منها اثنا عشر كما سنبين في المطولات
فبقي اربعة الضرب الاول وهو ان يكون من
موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث
والضرب الثاني ان يكون من كليتين والكبرى سالبة
كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم
والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث





والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا
بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج
بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا
لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من
الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب
واذا ابدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق
السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان
وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا
بعض الحيوان ضاحك فالحق الايجاب **قال** القياس
الاقتراني اما مركب من حمليتين كما مر واما من
المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل
عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا

كل ما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما من
حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما فرد واما زوج
فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم
بمتساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض او اسود ينتج كل ما كان هذا انسانا
فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس
من قبل الى الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين
ان كل واحد منهما من اي شيء تركب فقال القياس الا
قتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين
كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فان كلا من هاتين المقدمتين شرطيتين متصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجود فالارض مضيئة ينتج من
اقتران هاتين المقدمتين الشرطيتين المتصلتين
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من
متصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر
في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين

حملية اما ان يتركب من

شرطين



شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج
وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج
من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج
او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور
من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت
الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما
كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم
ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة
والاخرى حملية كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو
جسم واما ان يتركب من مقدمتين من حملية ومقدمة
منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد واما زوج
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية
كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب
من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت
المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين
اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشيء

انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس

الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت

متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم

ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا

فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء

نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان

هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون

انسانا وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء

عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء

نقيض احدهما ينتج عين الآخر اقول لما فرغ من

بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس

الاستثنائي فقال القياس الاستثنائي مركب من

مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد

جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر

او رفعه سواء كانت متصلة كقولنا ان كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار

ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة

واما ان كانت منفصلة كقولنا دائما اما

ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد

/زوج/



زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلت لكنه ليس بزوج

ينتج انه فرد وبالعكس ايضا لكن هذا العدد فرد

فليس بزوج لكن ليس بفرد فهو زوج واذا عرفت

هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس

الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين

المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم

عن الملزوم فبطل اللازمة واستثناء نقيض

التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم

بدون اللازم فبطل اللازمة ايضا كما عرفت في المثال

الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس

الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احدهما

الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر

لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي

احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو

بينهما كما رايت في المثال الثاني فعليك

بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت

المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك

البحث بكماله في المنفصلة فارجع الى الرسائل

المطولة قال البرهان هو قياس مؤلف من

مقدمات يقينية لانتاج يقيني واما الخطابيات

فاقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمو
نيا مسهل للصفراء ليسهل الصفراء وحدسيات
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات
كقولنا محمد ادعى النبوة واظهر المعجزات
على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين / قوله من اصطلاحات المنطقية
المذكورة التي يجب استحضارها للمبتدي عند
الخوض في شيء من العلوم والبرهان وهو يرسم بانه
قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج الـ
يقيني كما عرفت الامثلة واليقين هو اعتقاد
الشيء بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا
مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فقوله لا يمكن
ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح
وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب وقوله
غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد واما
اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي يحكم فيه
العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف

الاثنين



الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات
وهي يحكم العقل بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة
او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
كقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات
وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى تكرر
المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب
السقمونيا مسهل الصفراء فهذا الحكم انما
يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حد
سيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم
فيه الى واسطة تكرر المشاهدات كقولنا الشمس
مشرقة والنار محرقة ونور القمر مستفاد من الشمس
لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف
اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات
وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بواسطة السماع
من جمع كثير محال العقل توافقهم على الكذب
كالحكم بان النبي ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
ومنها قضايا قياساتها معها وهي ما يحكم العقل
فيه بواسطة قضية مقدمة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب

وسط قال ما فرق الذهن وهو الانقسام
ثبتا ويبين والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
يقال لانه كذا وكذا قال والجدل هو قياس مؤلف
من مقدمات مشهورة او مسلّمة من شخص معتقد فيه او مظنونة
والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات يتخيلها
ينبسط بها النفس وينقبض والمغالطة وهو قياس
مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او
بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة ه
والعمدة هو البرهان لا غير لكن هذا آخر الرسالة
بالجزء اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
كالمقدمات التي ذكرنا في البقية والغرض
من ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة
وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او مقدمات مظنونة والغرض منه
ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم
كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو
قياس مركب من مقدمات ينبسط منها النفس
او ينقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت

والخطابة هو المؤلف من مقدمات مقبولة

لكن هذا

سيالة

النفس



النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل
مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت
عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس ه
مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او با
المشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة
والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى
اما ان يكون من جهة الصورة فكقولنا لتصوير
الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس
وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة ه
صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس
واعلم ان عليه الاعتماد والتعويل من هذه
الاقيسات انما هو البرهان لكونه مركبا
من المقدمات اليقينية ولكون هذا آخر ما كتبناها
من الاوراق ما في الكتاب الا يسيرا عوض ثم
فقد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب
بعون الله ملك الوهاب في ... يوم الجمعة
في البيت الطالب من شهر
ربيع الاول سنة ١١٥١
تم

كتاب ... في ملكي ...
بالارض فلا يبيع ...
في شهر مبارك رمضان
في سنة ١٣٢٩

وهو المغفر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن حمده احسن كل المعقول وشكره اشرف ما يختلج في العقول والصلوة على محمد المقبول الذي لا يميل اليه الجهول وبعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدئين باستعانة القادر منزل الكتب مع ضم ما لاح لبال الفاتر ما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار لمن مواقع الانظار فان في المقرآن ما استخرجه فكري غير صحيح قوله الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظره الممكن سواه وغيره اقول نذكر فيه ثلث مقالات الاول في بيان مفهومات الاشياء والثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض والثالثة في الاسولة مع الاجوبة المقالة الاولى في بيان مفهومات الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلق فالثناء جنس شامل له وللشكر وللمدح وباللسان احتراز عن صنفي الشكر هي الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى الجميل الا



لتحقق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا على حسنه او شيء عنه وقصدا اي مقصودا به تعظيم من الثناء له احتراز الاستهزاء وعن قول من قال خلاق عالم تجزير فدهر فراء على غاز لا يقصد بها تعظيم من الثناء له ومطلقا سواء كان على النعمة او غيره وسواء كان بعد الاحسان او قبله احتراز عن الشكر باللسان لان الشكر باللسان يكون بعد الاحسان فقط وعن المدح يكون قبل الاحسان فقط والله علم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات ولهذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب وغيره لانه على تقدير استجماع لفظ الله لجميع الصفات يكون الحمد له مقابلة الحمد بجميع الصفات ولم يقل الحمد للواجب وغيره لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف آخر والواجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده وقيل هو الذي توجب وجوده فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه او كون الشيء موجودا

امرين لانه لما كان الذات سببا و موجبا للوجود
كان متقدما عليه بالوجود ضرورة تقدم وجود السبب
على المسبب فان كان الوجود المتقدم عين
الوجود المتاخر يلزم تقدم الشئ على نفسه وهو
باطل وان كان الوجود المتقدم غير الوجود
المتاخر يلزم ان يكون الشئ موجودا مرتين وهو
باطل قلت ان ذاته من حيث هي هي يوجب وجوده
بلا اعتبار وجوده و عدمه فلا يلزم تقدم الوجود
على نفسه ولا كونه موجودا مرتين واما يلزم على
تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر
قطع النظر عن وجوده وعدم التسلسل لانه ان
كان الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتاخر
يقتضي الذات كان الذات متقدما عليه
بالوجود فهو غير الوجود غير الوجودين المتاخرين
بالغرض فيحصل للذات الوجود الثالث وهذا
الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات
كان الذات متقدما عليه بالوجود ممكن تقديره
الى غير النهاية فلا فيلزم التسلسل وهو باطل
ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مزلق
الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته
والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه

لذاته

وايضا



لذاته بل يكون عدمه و وجوده من غيره هو الله تعالى
واما واجب وجود الباري لانه موجود الاشياء
والموجد لا يكون الا كذلك واما امتناع نظيره
لان وجود النظير مستلزم للفساد وهو فساد العالم
كما بين في علم الكلام واما سواء وجود الممكن وعدمه
لانه لا يقتضي وجوده ولا عدمه ولا يمتنعان بخلاف
الواجب فانه يمتنع وجوده و يقتضي عدمه وبخلاف
الممتنع فانه يقتضي وجوده ويمتنع عدمه ولا يقتضيه
اعلم ان للممكن عدما قديما وهو العدم الذي
قبل وجوده و عدما حادثا وهو العدم الذي
بعد وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من
غيره هو عدم الحادث ولا عدم القديم والا لم
يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل
الوجود ممكن وان كان من غيره وهو الله تعالى
كان هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق
بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الا
عدام القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعدام
القديمة وعلم ان الاعدام اما حادثة او قديمة
وكل واحد منها اما وقوعي او فرضي فالعدم
القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده والعدم
الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده

العدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن
بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع
ولم يحصل العدم الحادث الوقوعي لان العدم
الحادث الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له
العدم الحادث الوقوعي لان العدم الحادث
الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع محال
فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال العدم
الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب
لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي
لان وجوده تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم الو
قوعي **واما المقال الثالث** في بيان وجه
الحصر ووجه تقديم البعض على البعض اما وجه
الحصر فهو ان الشيء اما ان السلب الضرورة
عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول
فهو الممكن وان كان الثاني اما ان السلب
الضرورة عن طرفه العدم او عن طرفه الوجود والاول
الواجب والثاني الممتنع **فان** قلت هذا الحصر
ليس بحاصر لانه يوجد القسم الآخر في العقل ليس
من الاقسام التي هي الحصر وهو ان يكون الشيء
طرفاه ضروريا **قلت** هذا القسم وقوعه محال
لانه يلزم فيه اجتماع النقيضين النقيضين بخلاف

الاقسام



الاقسام الباقية تأمل **واما** قدم الواجب على الممتنع
لان امتناع النظير موقوف على الواجب نظيره موقوف
عليه للنظير لانه ما لم يثبت النظير لم يتصور
النظير فكان موقوفا عليه لامتناع النظير
لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض
يقوم بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فكان
موقوفا على النظير والنظير موقوفا على النظير وهو
واجب فكان موقوفا على النظير والنظير موقوف
عليه لامتناع النظير لان الموقوف عليه للموقوف
عليه موقوف عليه لذلك الموقوف فثبت ان
امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف
عليه مقدم على الموقوف وكذا من جهة ان الموقوف
عليه مقدم على الموقوف قدم الواجب عليه وهذا
الوجه يدل على تقديم الواجب على الممتنع فقط
**واما** الوجه الذي يدل على تقديم الواجب
على الممتنع والممكن معا وجهان الواجب صفة
جرت على من هي له وغيره صفة جرت على غير
من هي له وتقديم الاولى اولى لانه صفة لفظا
وحقيقة **فان** قلت الواجب صفة جرت

على غيره بين له كالممتنع والممكن لان الواجب
وصف الوجود لا وصف الله تعالى كما ان الممتنع
هو وصف الغير لا وصف الله تعالى والممكن هو
وصف الغير لا وصف الله تعالى قلت الوجود
عين ذات الباري كما بين في الحكمة فان قلت
لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد
منهما صفة جرت على غيره تعالى والممكن اشرف
من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم والموجود
اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم الممتنع
وجودي كما فروان صدق على المعدوم ومفهوم
الممكن عدمي وان صدق على الموجود والوجودي
كما مقدم على العدمي لشرفه وقيل قدم الممتنع
على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة
عن الطرفين معا باعتبار الطرف المسلوب
لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان
في الممكن والواحد قبل الاثنين والمقالة
الثالثة في الاسولة مع الاجوبة فان قلت
التحميد واجب الله تعالى فلم ام الحادث رح بل
اخبر عن ثبوت الحمد قلت المراد بالحمد اتيان

ما يشعر



ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن ثبوت الحمد لله تعالى
مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم الفاعل
واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الا
ستقبال لا بمعنى الماضي والواجب ههنا بمعنى الماضي
لان كون الله تعالى واجبا شيء قد وجد في زمان الماضي
قلت الواجب يدل على الحال فان كون الله تعالى
واجبا موجود في الحال وكون الواجب الوجود موجود
اقبل زمان الحال لا يقدح كون الواجب موجودا
في الحال فان قلت لا عدم للواجب اصلا لم
حكم طرفه العدم غير ضروري قلت المراد الوضعي حاصل
للواجب كما مر فان قلت لا وجود للممتنع ايضا
لم حكم طرفه الوجود وغير ضروري قلت الوجود
للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم من
قوله الممكن سواه بارجاع الضمير الى الله تعالى ان يكون
الممتنع ممكنا لان الممتنع ايضا ما هو
غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا هو محال
قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا
وافراد الضمير باعتبار كل واحد منهما بمعنى الممكن
سواه الممكن سوى كل واحد منهما لواجب والممتنع

معا وافراد الغير باعتبار كل واحد منهما فمعنى الممكن
سواه الممكن سوا كل واحد من الواجب والممتنع
وهذا الجواب صحيح او نقول هذه الضمائر السابقة
راجعة الى الالف واللام قبلها فيكون تقدير
الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع
نظيره الذي امكن سواه غير الذي حصل باختياره
جزؤه وشره البعض اجاب بان المراد
بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة
عن احد الطرفين وهو يشمل للممتنع لان
الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرفه
الوجود واعترض عليه بانه يشمل الواجب ايضا
فلم يكن بقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب
عن هذا النقض البعض بان المراد بالامكان
الامكان العام مقيدا بجانب الوجود اي يكون
الضرورة مسلوبا عن جانب الوجود لا عن
جانب العدم والامكان العام بهذا المعنى لا
يصدق على الواجب لان الضرورة ليست
بمسلوبة عن جانب الوجود لكن يصدق
عن الممتنع والممكن الخاص اما صادقة على

الممتنع



الممتنع فظاهر لان الضرورة مسلوبة عن جانبه
الوجود دون جانبه العدم واما صدقه على الممكن
الخاص فلانه اذا كانت الضرورة مسلوبة عن
الوجود مسلوبة والعدم كانت مسلوبة عن
طرف الوجود ضرورة هذا الجواب ليس بصواب
لانه ليس بمطابق بغرض الشارح وعدم مطابقة
بغرض الشارح معلوم لمن له ادنى لبيب ولانه يلزم
من هذا الجواب قسم الشي قسيما لان الممتنع قسم
من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيما له
ثانيا وانما قلنا وقد جعله الشارح قسيما له لان
مقصود الشارح بيان الصفات المتغايرة
بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد منها
على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة
قسيما للآخر فيلزم قسم الشيء قسيما له وهو ظاهر
البطلان فان قلت قوله سواه معنى عن قوله غيره
فيلزم التكرار قلت لا نسلم لزوم التكرار لكنه
جائز للتفنن في العبارة وهذا مرغوب عند
البلغاء قال الصادر باختياره شره وخيره
اقول واعلم اولا ان الاختيار والارادة عند
المتكلمين صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة

مرجحة بوقوع مقدورات الله تعالى في وقت دون
وقت مخصصة وعلى جهة دون جهة كما بين في كتب
الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح
هذا اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب
موجب بالذات لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة
المقدورات اليه كنسبة الاشراق الى الشمس والاحراق
الى النار فكما ان الاشراق للشمس والاحراق الى النار
الى الله تعالى واجب كذلك ايجاد الواجب للمقدورات
واجب وايضا اشارة الى مذهب الثنوية
والمجوسية لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على الشر
والا لكان شريرا ورد بعضه بان الخير والشر باعتبار
ذاتهما ليس بخير وشر بل بالنسبة الى الغير اذ انهما يجوز
ان يكون الشر بالنسبة الى المباشر وبالنسبة الى الله تعالى
لا يكون شرا فلا يكون الله تعالى بسبب صدور الشر عنه
شريرا حاصله ان خالق الشر وهو الله تعالى ليس
بشرير بل كان بالسبب مصدرا الى غيره وهو العباد
فان الشرير المتصف بالشر لا من خلقه كما ان
العالم من اتصف بالعلم لا من خلقه ولا قدم
النفي الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان
ارادة الله تعالى الشر لا ارادة الله تعالى الخير لان ارادة

الله

الصادر باختيار
شره وخيره
تم



الله تعالى الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى الخير وان كان
مختلفا فيه ايضا لان الثنوية ايضا قائلون بان
فاعل الخير والشر لكن القائلين بعدم ارادة الله تعالى
الشر اهرمان وارادة اذا كان ملكين والله منزه
عن فعل الخير والشر لكن القائلين بعدم ارادة الله تعالى
الشر اكثر من القائلين بعدم ارادة تعالى الخير فكان ارادة
الله تعالى متفقا عليه بالنسبة الى ارادة الله تعالى الشر فكان
ذكر ارادة الله تعالى الخير بالتبع كانه لما كان المقصود
بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذي وقع النزاع
فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان متصلا بالذكر
والمقصود بالذكر اولى بالتقديم من غيره او لان الشر
اقل حروفا في الكتابة من الخير والاقل خفة اولى بالتقديم
او لان في الخير حرفين ثقيلين وهو الخاء والمعجمة
الخ وحرف علة وهو الياء فكان ثقيلا ومعتلا وفي
الشر لا يوجدان فكان الشر خفيفا صحيحا والخفيف
والصحيح اولى بالتقديم او لان الشر بسبب الظلم والخير
بسبب النور والظلم مقدم على النور في كلام الله تعالى
وجعل الظلمات والنور ولذا قدم الشارح سبب
الظلم وهو الشر على سبب النور وهو الخير اتباعا لكلام
الله تعالى قال اردت ان اكتب اوراقا بالتماس بعضهم
اقول فقيل عليه ان الاوراق ليس بمكتوب بل
المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح ان اكتب

اوراقا اجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل واراده
الحال يعني ذكر الشارح الاوراق واراد بها الحروف التي
في الاوراق قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات يجب
استحضارها للمبتدئين اذا ارادوا ان يشرعوا في شيء من العلوم
اقول هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم
فان قيل يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه ايضا
من العلوم قلت المراد من العلوم في قوله اذا ارادوا ان يشرعوا
في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب بانه آلة
لنفسه ايضا يعني ان المنطق طرق كلية يعرف بها الطرق
الجزئية التي يعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذي هو الطرق
الكلية فحاصله ان الطرق الجزئية آلة للمنطق الذي هو
الطرق الكلية وهي آلة للطرق الجزئية فيكون الطرق
الكلية آلة للطرق الكلية لان الآلة للآلة للشيء آلة لذلك
الشيء فيكون الشيء آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم حينئذ
الدور لان معرفة الطرق الكلية ح يتوقف على معرفة
الطرق الجزئية ومعرفة الطرق الجزئية يتوقف على معرفة
الطرق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو باطل الدور
ان يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو
باطل لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا توقف
ا على ب و ب على ا كان موقوفا على ا لان
الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد

بالوجوب

٣١

بالوجوب في قوله يجب استحضارها الوجوب العرفي
العرفي الشرعي لا الوجوب الحقيقي لان الوجوب الحقيقي
وهو ما يكون طرف الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي
وهو ما يأثم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي
ولا الوجوب الشرعي لان استحضار الاصطلاحات
سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم لانه من
الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا
لا يأثم العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي
والوجوب الشرعي لان كثيرا من المبتدئين يحصلون
كثيرا من العلوم من غير ان يعلم الشيء من تلك الاصطلاحات
قال ايساغوجي اقول هذا مركب من
ثلثة الفاظ من لغة اليونان وهي ايس واغو واجي
ومعنى الاول في لغة اليونان بالعربية انت ومعنى
الثاني انا ومعنى الثالث الجنس ثم حذفت الف
اجي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعله علما
للكليات الخمس فان قيل المناسبة غيرها صلة بين
المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلنا
لا نسلم وجوب المناسبة فان كان صاحب التلخيص
اطلق التنبيه على الاستفهام والامر على النهي مع انه
لا مناسبة بينهما اي بين الامر والنهي لان الامر
يدل بالوضع على طلب الفعل والنهي يدل على طلب
ترك الفعل وبين كذلك التنبيه والاستفهام

اي مع انه لا مناسبة بين التنبيه والاستفهام له

لان الاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه
ما لا يدل على الطلب دلالة وضعية و ان جاز
عدم المناسبة بينهما لانه لا مشاحة في الاصطلا
حات و المستخرج قال انه اسم للحكيم المستخرج
للكليات الخمس فسموها بتسمية المستخرج باسم المستخرج
قال وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض
العام اقول انما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى
عكسه لان الجنس جزء والنوع كل والجزء مقدم على
الكل لان ما صدق عليه النوع قليل وما صدق
عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير و انما قدم الجنس على الفصل
مع ان العكس اولى كما مر انفا لان النوع يقع في جواب
ما هو والفصل لم يقع في جواب ما هو والذي يقع في جواب
ما هو اشرف لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى
بالتقديم و قدم النوع على الخاصة والعرض العام
لانهما عرضان والنوع معروض والمعروض مقدم على العارض
لان المعروض متبوع والعارض تابع والمتبوع
قبل التابع و قدم الجنس على الفصل لان الجنس
امر مبهم غير متحصل بنفسه يحتمل على اشياء كثيرة فيحصل
الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه فكان مبتدأ ولانه امر
مبهم غير متحصل حتى يخصص الشيء ويزيل ابهامه
و قدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانهما عرضان

والجنس



والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان الذاتي
نفس ماهية الشيء وجزؤه ونفس الشيء وجزؤه
مقدم على العارض و قدم الفصل على الخاصة لما
والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض
كما مر انفا و قدم الخاصة على العرض العام لان
ما صدق عليه الخاصة قليل والضاحك ما صدق
عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير قال والدلالة
اه اقول انما قدم الدلالة على الدال والمدلول
مع ان الاولى عكسه لان الدلالة موقوف عليهما
والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لما كانت
الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف
المدلول بالمدلولية كانت متقدمة عليهما لان العلة
العلة لصفة الشيء متقدمة على ذلك الشيء متصف
بهذه الصفة وانما قلنا الدلالة موقوفة عليهما لان
الدلالة من الامور النسبية بالمنتسبين لان الدلالة
قائمة بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما ثم ان
المراد بالدلالة هنا اعم من الدلالة المصطلح عند اهل
الكلام اي سواء كان ملزوم من تصور الشيء التصور الشيء
اخر ومن التصديق الشيء التصديق لشيء اخر
و انما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة
بعلم المدلول والعلة مقدمة على المعلول قال والدلالة
ينقسم اه اقول اولا ان الدلالة لفظية او غير لفظية
لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن فغير لفظية

متصفة

والدلالة اللفظية منقسمة الى وضعية وعقلية
وطبيعية كما ذكره الشارح مثال الدلالة اللفظية
الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات
المخصوص ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة
لفظ المسموع من وراء الجدار على وجود لافظه
ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة اح على
وجع الصدر والدلالة الغير اللفظية منقسمة الى
وضعية ان كانت بتوسط الوضع كالخطوط والعقود
والاشارات والنصب فان الواضع وضعها لمعان
مخصوصة فان النصب مثلا كالخشب منصوبة في
الماء يدل على ان هذا المكان متقدم لوضعه وكذا
غيره والى عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة
العالم على الصانع والى طبيعية كحمرة الخجل وصفرة
الوجل لم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها
لان المقصود بالنظر المنطقيين الدلالة اللفظية
الوضعية لانها المستعمل في العلوم على ما لا يخفى
قال او يدل على ما يلازمه في الذهن اقول اي على
شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي الدلالة
الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالملزوم العلم
باللازم من غير احتياج الى وسط وهو ما يقترن بقولنا
لانه اي يقع محمولا للموضوع الذي هو اسم ان المصدر
بلام التعليل كالمتغير في دليل اثبات الحدوث

فالعالم



فالعالم حادث وهو قولنا متغير وكل متغير حادث
فان المتغير وقع محمولا للموضوع الذي وقع اسم
ان المصدر بلام التعليل وهو العالم لان الضمير
في قولنا عبارة عن العالم راجع اليه ومن غير احتياج
الى علم اللازم في الجزم باللزوم بينهما وهذا هو اللازم
البين بمعنى الاخص وهو معتبر في الدلالة الالتزا
مية كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة
زوجية الاربعة قال فان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج اقول لانه ان دل على كل امر خارج لزم دلالة
اللفظ على امور غير متناهية لان كل امر خارج عن
معنى اللفظ غير متناهية ولو دل على كلها لزم دلالة
اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان
قال لان الملازمة الخارجية اقول لا بد في هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الذهنية ومعرفة
اللازم والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط اعلم ان
الملازمة مطلقا هي كون الشيء مقتضيا للآخر والشيء
الاول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم
كوجود النهار بطلوع الشمس فان طلوع الشمس
مقتض لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود
النهار لازم له والملازمة الخارجية هو كون الشيء
مقتضيا للآخر في الخارج اي في نفس الامر اي كلما
كلما ثبت حصول الملزوم في الخارج ثبت حصول

اللازم فيه المثال المذكور وكالزوجية للاثنين
فانه كلما ثبت طلوع الشمس في الخارج ثبت وجود
النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج
ثبت زوجية فيه والملازمة الذهنية هي كون الشيء
مقتضيا للآخر في الذهن اي معنى ثبت تصوره
الملزوم في الذهن ثبت تصور الكلام اللازم
فيه كلزوم البصر للعمى لانه كلما ثبت تصور العمى
الذهن ثبت تصور البصر فيه اعلم ان بين الملازمة
الخارجية والملازمة الذهنية عموما وخصوصا
مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية
لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة
الذهنية لانه كلما ثبت حصول اللازم عند
حصول الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم
عند تصور الملزوم في الذهن وليس كلما ثبت
الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن
ثبوت حصول اللازم عند حصول الملزوم في
الخارج فانه ثبت تصور البصر عند تصور العمى
في الذهن ولم يثبت في الخارج والشرط هو الذي
يتوقف عليه الشيء ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر فيه
ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط
كالوضوء للصلوة فان الوضوء

شرط



شرط موقوف عليه الصلوة وليس بداخل فيها
ولا تؤثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم
يتحقق دلالة الالتزام فيه بدون الملازمة الخا
رجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط
كما لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء فاللازم
اي عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية باطل وكذا الملزوم وهو كون الملازمة
الخارجية شرطا لان بطلان اللازم مستلزم
لبطلان الملزوم وانما قلنا اللازم باطل لان
العدم الذي هو مفهوم عدمي كالعمى يدل على الملكة
اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر دلالة
التزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في
الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت
الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت حصول العمى
في الخارج ثبت حصول البصر فيه لانه بينهما معاندة
في الخارج وانما قلنا ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم
البصر وجودي لان مفهوم العمى عدم البصر عما من
شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي ومفهوم
البصر وهو قوة العين يدرك بالمحسوسات البصرية
وهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما
قيدنا مفهوم العمى بقولنا عما من شانه ان يكون

الاخراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر
يصدق عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما
ان يكون بصيرا قال فنقول اللفظ ينقسم
اه اقول فان قلت ان المنطق لا يبحث من حيث
انه منطقي الا عن المعنى لانها الموصلة الى المجهول
فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة
المعنى والاستفادة متوقفة على الالفاظ ذكره
فان قلت يحصل الافادة بالاشارة قلت يحصل
بالاشارة تفهم المحسوسات والموجودات
وفهمها دون تفهم المعدومات والمعقولات
وفهمها فان قلت يحصل باشكال الكتابة
تفهم كلها وفهمها محسوسة كانت او معدومة
او معقولة فلم احتيج الى وضع اللفظ قلت لما كان
مؤنة اشكال الكتابة اكثر من مؤنتها وضعوا الالفاظ
لقلة مؤنتها قال والحجارة تدل على جسم معين
اقول قيل عليه ان الحجارة لا تدل على جسم معين بل
على جسم غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك
اجيب عنه بان المراد بالتعيين النوعي التعيين
النوعي لا التعيين الشخصي اي تدل على الحجر المعين
المعينة وماهية الحجر واعترض عليه بان الحجارة
المعينة ليست بماهية نوع الحجر بل فرد من افراد
ما اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن





فرد افرادها فاذا كان من افراد ما هي بها كانت
الماهية مرعية قال على اربعة اقسام اقول فان قلت
الاقسام خمسة وهي الاربعة التي ذكره الشارح
وما كان اللفظ جزء لكن لا لمعناه كالنقطة كما
قال الشارح الفناري كذلك قلت لما كان مآل
القسمين وهي ما يكون اللفظ جزء كزيد ولمعناه
جزء لكن لا يكون لجزء اللفظ معنى وما يكون للفظ
جزء لا لمعناه معنى واحدا عد الشارح هذين
القسمين قسما واحدا وانما قلنا ما لهما واحد لان كل
واحد من هذين القسمين متحد في عدم حصول المعنى
بجزء لفظهما وان كان متغايرين من جهة ان احد
احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم الآخر
يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة
وهي الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظ ولا لمعناه
جزء كق اذا كان علم اللفظ وهذا القسم راجع
واما الى القسم الذي لا يكون لجزء اللفظ معنى لان
صدق عدم كون المعنى لجزء اللفظ على ثلثة والثاني
~~ما يكون للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة والثالث~~
اقسام الاول ما لا يكون للفظ والمعناه جزء
كق اذا كان سما علي اللفظ والثاني ما يكون
للفظ جزء لا لمعناه كالنقطة والثالث ما يكون
للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون لجزء اللفظ معنى
كزيد علما قال كالحيوان الناطق علما اقول

اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله
علما من حيث ان الحيوان في الحيوان الناطق علما لا يكون
بازاء الزاء في زيد اي كما ان الحيوان مع الزاء لا يقصد
به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى وكذا الناطق في
الحيوان الناطق علما لا يقصد به معنى كما ان الله في
عبد الله علما لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من
جهة اخرى وهي ان الناطق علما مفهوماهما الا
صليان جزءان من مفهومهما المنقول اليه وليس
لعبد الله مفهوماهما الاصليان جزءان من مفهومهما
المنقول اليه قال لان معناه الماهية الانسانية
مع التشخص الخ اقول فان قلت ان الماهية الانسانية
التي هي الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق
علما الماهية الانسانية التي هي الحيوان الناطق
مع التشخص يلزم ان يكون مفهوم الشيء الشيء
نفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نسلم انه يلزم كون
مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم
الحيوان الناطق مع التشخص مفهوم للفظ هو
الحيوان الناطق علما حتى يلزم ان يكون مفهوم
الحيوان الناطق نفسه مع غيره قال المفرد ينقسم
الى كلي وجزئي اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن





ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي سواء كان
وقع على كثيرين في نفس الامر او لم يقع فيه وسواء فرض
صدقه وقوعه على كثيرين او لم يفرض فيه فيدخل الواجب
والشمس واللاشيء في تعريف الكلي والجزئي هو الذي
لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن
فرض صدقه على كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه
على كثيرين فان قلت ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء
فلم قيل ان احدهما وهو زيد جزئي والآخر وهو اللاشيء
كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين
اما زيد فلما مر واما اللاشيء فلانه لا شيء من الاشياء الخا
رجية والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يكون فرض صدقه
على كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض
صدقه على كثيرين امتناعا ذاتيا منافيا للامكان الذاتي
واما امتناع فرض صدق اللاشيء على كثيرين بسبب ان
نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء
الخارجية والذهنية فيكون امتناع فرض صدقه بالغير
ولا ينافي الامكان الذاتي وانما قال قدم الكلي على
الجزئي لان الكلي هو الموصل الى المجهولات
والمتصورات الاصل للمنطقي هو الموصل الى

المجهولات فلهذا قدمه اولا لان الكلي جزء غالبا والجزء
مقدم على الكلي اعلم ان الجزء اما يتركب الشيء منه ومن
غيره كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب
منه ومن غيره وهو الناطق والكل هو الذي يتركب من الا
جزاء كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان
والناطق واعلم ايضا انه لا بد بين كل مفهومين من
نسبة من النسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم
والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق
كل واحد منهما على ما صدق عليه الآخر فبينهما التباين كالانسان
والفرس فانه لا يصدق الانسان على ما صدق عليه الفرس
وبالعكس فان صدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الآخر
فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كلما صدق
الانسان صدق عليه الضاحك وبالعكس وان صدق
احدهما على كل ما صدق عليه الآخر والآخر يصدق على بعض
ما صدق عليه الآخر فبينهما العموم والخصوص المطلق كما بين
الحيوان والناطق وان صدق احدهما على بعض ما صدق
عليه الآخر يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما
وكذا الآخر صح
العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض فاذا عرفت
هذا فاعلم ان من النسب بين الكلي والجزء التباين
لانه لا يصدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر

وبين



وبين الكل والكلي العموم والخصوص من وجه لصدقهما
على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على كل البسيط
اي الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس الاعم العالي
وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم
والخصوص من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق الكلي
بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي على
جزئي وهو المتشخص والنسبة بين الجزئي والكل العموم
والخصوص من وجه ايضا لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون
الكل على الجزئي البسيط اي الذي ليس بمركب من الاجزاء كا
النقطة المتعينة وصدق الكل بدون الجزئي على الانسان
وبين الجزئي والجزء العموم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما
على المتشخص وصدق الجزئي بدون الجزء على زيد وصدق الجزء
بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم
والخصوص من وجه لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة
الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء على الانسان وصدق
الجزء بدون الكل على الجزء البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم
تعلق غرض المنطقيين به ليتضح مفهوم الكلي لانه
اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكلي اتضح
مفهوم الكلي لان الشيء يتضح زيادة الايضاح بتصور اضداده
وانما قال مع عدم تعلق غرض المنطقيين به للتوصل به

بالترتيب الى المجهولات والموصل بالترتيب لا يكون
الا حدا الكل لانه يحصل الايصال بترتيبها الى المجهولات
الجزئيات فلا يحصل الايصال بترتيب الجزئيات
بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا سواء كانت
المجهولات الكليات والجزئيات ليست موصلا ولا
موصلا اليه فلا غرض للمنطقيين متعلق الجزئيات
قال اى من حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر العبارة
وهى نفس تصور مفهوم يوهم ان المانع من الشركة هو
التصور الذى يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله
اى من حيث انه متصور المانع من الشركة هو المفهوم من حيث
انه متصور لا تصور المفهوم المتصور اشارة الى رد مذهب
من قال ان المذهب المتصف بالكلية والجزئية هو تصور
ولا المتصور الذى هو ذو التصور ولما كان هذا المذهب
مردودا لان تصوره حالة نفس قال وانما يقال الذاتى
على ما ليس بخارج هذا اعم من الاول فانه لا يشتمل النوع والمراد
بالدليل الخارجى برهان المانع المشار اليه كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم باطل وهو فساد السموات
والارض وكذا الملزوم وهو تعدد الالهة فان قلت حقيقة
النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور
ان اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لا لغوى فلا تنقض المغايرة بين
المنسوب والمنسوب اليه نصا واعلم ان الذاتى مطلقا بالاشتراك

يطلق
بار

(ايضا)



بين معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على
الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثانى فقط
وهو تعريف المقدم اقول بالاول تشخيصه جزئية المحل يوجب
جزئية الحال فلا يطلق الكلية المتصورة بل على ذى الصورة قال
وان قيد بمفهوم الكلى والجزئى بنفس التصور آه اقول يمكن
ان يعتبر مفهوم الكلى على اربعة اوجه الاول ما لا يمنع مفهومه
والثانى ما لا يمنع نفس مفهومه فقط وبيان الوجوه الثلثة الاول
مذكور فى حاشية السيد قدس سره فليطلب والثالث ما لا يمنع
تصور مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه الكلى اما
ذاتى او عرضى فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتى والماشى
غير ثم قال الذاتى مع ان كلا واحدهما لاحق للانسان اعم
منه قلت التميز بين الذاتيات والعرضيات غامض
لكن للمنطقيين وضعوا قاعدة يمكن التميز بينهما وهى انه
اذا كان للشئ الواحد لواحق عامة يكون اقدمها ذاتيا
حينئذ كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى سائر اللواحق
وهو الماشى فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل
الضاحك والمتعجب ذاتيا مع ان كلا واحدهما مخصوص
بالنوع قلت ان القاعدة فى التميز انه اذا كان لعوارض مختصة
يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب
والضاحك ليس كذلك لان ادراك النطق سبب للتعجب
والتعجب سبب للضحك والسبب مقدم على المسبب
فيكون الناطق مقدما على المتعجب لانه سبب قريب

الضاحك

للتعجب وسبب بعيد للضحك وانما قدم الذاتي على
العرضي لان الذاتي نفس ماهية الشيء او جزئها والعرضي
الماهية عارض الماهية الشيء او بجزئها فيكون الذاتي
معروضا والعرضي عارض والمعروض مقدم على العارض
فيكون الذاتي مقدما على العرضي قال كالحيوان
بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام
اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالا
عتبار فان الحيوان مثلا جنس بالنسبة الى الانسان
لانه داخل فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس
فالحيوان جنس بالنسبة الى الانسان اما بالنسبة
الى الناطق عرض عام لانه ليس داخلا فيه ولكن شامل له ولغيره
وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا فانه عرض عام
لانه ليس بداخل في الانسان شامل له ولغيره كاللون فانه
جنس ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكثافة
ونوع الكيفيات ونوع بالنسبة الى المكثف وخاصة
بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا
سئل عن كل واحد من الانسان الى آخره اقول اعلم ان
ما هو سئل عن تمام الماهية ولا يقع في جواب ما هو الا تمام
ماهية المختصة او تمام الماهية فلا يقع في جواب ما هو الا تمام
ماهية المختصة الى او تمام الى الماهية المشتركة والمراد
بالماهية المختصة هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة للشيء
وان لا يكون له حقيقة غير هذه الحقيقة وتمام الحقيقة

المشتركة



المشتركة هو ان يكون الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا
ولا يوجد بينهما امر داخل سوى ذلك كالحيوان فانه جزء
مشترك بين الانسان والفرس ولا يوجد جزء مشترك بينهما
سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم يقل مشترك بينهما
لكن لا يكون ذاتيا بين الانسان والفرس فان قلت
ان هذا التفسير منقوض لانا لا نسلم ان لا يوجد سوى
الحيوان جزء مشترك ذاتي بين الانسان والفرس
فان الجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة
بينهما وهي ذاتية لهما والحيوان غيرها لان الحيوان مجموع الجسم
النامي الحساس المتحرك بالارادة والمجموع متغاير لكل واحد
منها فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة على هذا التفسير
مع انه تمام الماهية المشتركة قلت لا نسلم ان جزء الشيء
غيره لما ثبت في موضعه ان جزء الشيء لا هو ولا غيره فلا يكون
الجسم النامي الحساس والمتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن
عينه فلا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال مختلفين
بالحقايق اه اقول فان قيل ان هذا القيد كما يخرج النوع
ايضا فصول الانواع وخواصها فلم قال الشارح يخرج
النوع لقوله مختلفين بالحقايق والفصل والخاصة لقوله
في جواب ما هو قلت ان هذا القيد الاخير اعني في جواب
ما هو يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان
فصول الانواع او فصول الاجناس وسواء كان

خواص الانواع او خواص الاجناس وان العرض
العام لا يخرج الا بالقيد الاخير لانه مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق لكن لا يقال في جواب ما هو اصلا
فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو
بل مقول في جواب ما هما او في جواب ما هم فلم قال
في تعريفه انه مقول في جواب ما هو قلت المراد من قوله
الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء بل هو مقول في
جواب ما هو الاصطلاحي اي معنى ان الجنس لا يكون
مقولا في جواب اي شيء يقال في جواب ما هو
ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد اقول قوله على كثيرين اي على الافراد لان
المراد بالكثيرين في تعريف النوع الافراد والمراد
من الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات
فان قلت ان الجنس ايضا مقول على الاشخاص افراد
فلم قلت المراد بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع
دون الافراد قلت ان المقولية على الافراد ليس
لا بالذات بل ثانيا بالعرض لانه يقال اولا بالذات
على الماهيات الموجودة في الافراد بواسطتها يقال
على الافراد والمشخصات ولقائل ان يقول ح
لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول

(للاحتراز)



للاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون
الحقيقة لان الجنس لا يكون مقولا على هذا الكثيرين
بالذات وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج
الجنس اقول ولو قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس
لكان اولى لانه لا مدخل لقوله مختلفين بالعدد في الاخراج
لان الجنس ايضا مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ۝
والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين قد تمت
كتابة هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب
واليه المرجع والمآب في شهر
ذي الحجة بعد الزوال في
تاريخ سنه ١١٨١

مجرب است جهة بيرون شمس باخود دارد



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم

بدانکه مر آدمی را قوتی هست که او بواسطه آن قوت
ادراک اشیا میکند و آن قوت را قوة عاقله
ونفس ناطقه وذهن نیز گویند وادراک نزد
ایشان عبارتست از صورة آن شی که
حاصل شود نزد عقل واو را تصور مطلق
وعلم نیز گویند وآن شی را که صورت او
نزدیک عقل است مفهوم ومعلوم خوانند
پس هرچه در ذهن در آید صورتیکه نزد
قوة عاقله آدمی باشد بیرون ازین نیست
که خالی از حکم است یا با حکم اگر آن صورت
حاصله نزد عقل خالی ومجرد از حکم بوده
باشد آنرا در اصطلاح مشایخ تصور
ساذج خوانند چون صورت انسان
وفرس مثلا بی آنکه در آن حکمی
کرده باشند بر وجه ثبوت ویا بر وجه
انتفا واگر آن صورة حاصله نزد عقل

باحکم



باحکم باشد آنرا تصدیق خوانند ومثال او
آدمی آید انشاء الله تعالی وچون در بیان مفهوم
تصور وتصدیق قید حکم ماخوذ شود واو معلوم
نه که در عرف ایشان عبارت از چیست بیان آن
لازم شد پس شروع در بیان او کرد بر سبیل اختصار
وافاده نمود وگفت حکم در اصطلاح حکما
عبارت از نسبت امریست بامری دیگر بطریق
حمل یا اتصال یا انفصال بر هر تقدیر بر وجه اثبات
وایقاع آنرا ایجاب گویند چون حکم بانکه انسان
کاتب است واگر آفتاب بر آمده باشد روز
موجود است این عدد یا زوج است یا فرد ویا بر وجه
انتفا وانتزاع آنرا سلب خوانند چون
حکم انسان کاتب نیست نظر واگر آفتاب
بر آمده باشد نیست که شب موجود بوده باشد
نیست این انسان اسود باشد یا کاتب
چون حقیقت هر یک از تصور وتصدیق
معلوم کردی اکنون بدانکه هر یکی ازین تصور
وتصدیق اگر بی فکر حاصل شود آنرا
ضروری وبدیهی خوانند پس ضروری وبدیهی
آن تصوریست یا تصدیقی که بی فکر
ونظر حاصل شود چون تصور حرارت وبرودت

و خشونت و ملاست و حلاوت و حموضت
و غیرها و تصدیق بانکه آتش گرمست و یخ
سردست و آفتاب برآمد باشد امثال اینها و هریکی
از این تصور و تصدیق بفکر و نظر حاصل شود
آنرا در عرف منطقیان نظری و کسبی خوانند
پس نظری و کسبی آن تصوریست یا تصدیقی که
بفکر و نظر حاصل شود چون تصور روح و عقل
و ملک این تصورات هیچکدام بی تامل و فکر
و نظر حاصل نمیگردد و تصدیق بانکه عالم حادث
ست و واجب تعالی موجودست و یکیست و قدیم
ست و نظایره امثال آن زیرا که این تصدیقات
بلا کسب و نظر و فکر هیچکدام حاصل نشوند
بدانکه هرچه تحصیل او مطلوب باشد لازمست
که مجهول بود زیرا که مطلوب چون معلوم بود هم
تحصیل او هر آینه تحصیل حاصل باشد و تحصیل
حاصل باطل و آن مطلوب مجهول را
ناچار از معلومات که مناسب او بود حاصل
کنند و آن معلومات را مبادی کسب خوانند
چون علم بر دو قسمست چنانکه گذشت
نیز هم
معلوم بر دو قسمست یکی معلوم تصوری
و او معلومیست که صورت حاصله او

تصوری



تصور ساذج باشد و دیگر معلوم تصدیقی و آن
معلومیست که صورت حاصله او تصدیق باشد
و همچنین مجهول نیز بر دو قسمست یکی مجهول
تصوری و آن مجهولیست که چون معلوم گردد علم
بالصورة ساذج باشد و دیگری مجهول تصدیقی
و آن مجهولیست که چون معلوم گردد حاصل
او تصدیق باشد پس اگر آن مطلوب مجهول
مطلوب تصوریست او را از معلومات
تصوریه یا تصدیقیه بطریق فکر و نظر باید
چنانکه اشارتی بدان در پیش گذشت و فکر
ترتیب امور معلومه تصوریه است یا تصدیقیه
که مطلوب باشد و این معنی محصل آنست که
حضرت اسماء البشیر قدس سره الشریف فرموده
و فکر آنست که در معلومات تصرف کرده شود
بترتیب بعضی بر بعضی چنانکه بعضی را مقدم
سازند بر بعضی و بعضی را مؤخر چه مرعی که هر
کدام از معلومات در مرتبه خود باشند و ترتیب
مذکور بر وجهی چنین بود که ادا کند و برساند
بدانستن مجهول که مطلوبست یعنی مطلوب
که مجهول است معلوم گردد از ترتیب مبادی
کسب که معلومات تصوریه یا تصدیقیه است
و هرچه در وی فکر کنند یعنی هر معلوماتی که فکر و نظر

درو واقع نشده باشد و مرتب گشته و بتصور ادا کنند
آنرا یعنی آن معلومات مرتبه موصله بمجهول تصوری را
در اصطلاح اهل فن معرّف و قول شارح میخوانند
معرّف برای آن گویند شناسنده است
یعنی معرّف را که انسانست و قول از برای آن
گویند که موصل بتصور مرکب است و قول مرکب
را معنی یکی و شارح برای آن گویند که شرح و بیان
ماهیت است معرف میگویند بوجه ما که چنانکه تصور
انسان مثلا برا حاصل نباشد و خواهی که حاصل
کنی لیکن معنی حیوان که جوهر جسم نامی حساس
متحرک بالاراده است و معنی ناطق که دریابنده کلیات
معقولات است متفرق یعنی بی ترتیب مرا معلوم
باشد و مخلوط بسایر معلومات پس ملاحظه آن
معلومات کرده این هر دو را مناسبه مطلوب
دارند باز مرجع بجمع و ترتیب کنی بر وجهی که
مخصوص گوئی حیوان ناطق مثلا اسراز جمع و
ترتیب و این هر دو معلوم تصوری بتصور ٥
انسان که مجهول شود حاصل شود
پس این دو ام معلوم تصوری مرتب بر وجه
مخصوص که بتصور رسانیده است ٥
بتصور انسان معرف و قول و شارح انسانست
و انسان معرف و همچنین است حال در نظایر

وهرچه



وهرچه درو فکر کنند یعنی معلوماتی که درو
فکر و نظر واقع میشود و ترتیب بعضی بر بعضی بتصدیق
ادا کنند آنرا یعنی آن معلومات تصدیقیه مرتبه موصله
بتصدیق را در عرف شان دلیل حجت خوانند
دلیل برای آن خوانند که راه نماینده است بسوی
مطلوب و حجت از ان جمله گویند که یعنی حجت در لغت
بمعنی غالب شدن است و هر که تمسک بدلیل کند ٥
غالب میگردد بر خصم چنانکه تصدیق بحدوث عالم
برای محصول نباشد و خواهی که حاصل کنی لیکن این دو
معلوم تصدیقی که عالم متغیر است و هر چه متغیر است
حادث برای ترتیب و اجتماع معلوم باشد و در میان
میان معلومات دیگر مخلوط پس در میان آن معلومات
گشته و ملاحظه نموده این دو معلوم تصدیقی را که گذشت
مناسبه تامه بمطلوب مذکور دارند میان هر دو را باهم
جمع ترتیب کنی بر وجه خاص و گوئی که عالم متغیر است
و هر چه متغیر است حادث است پس اسراز ترتیب
این دو معلوم تصدیقی بتصدیق بانکه عالم حادث است
که حاصل نبود حاصل گردد چنانکه تصدیق بانکه زید
اسم است انرا حاصل نباشد و خواهی که حاصل کنی
اما این دو معلوم تصدیقی زید مدخول تنوین تمکن است
و هرچه چنین باشد اسم است معرف مرا حاصل باشد ٥

و هر چه چنین باشد اسم ست تصدیق بانکه زید اسم ست
حاصل کرده و همچنین ست حال در بواقی **فصل**
در مباحث معرّف بدانکه منطقی بحث از احوال موصل
میکنند و موصل بر دو قسم ست موصل بتصور که معرف
و قول شارح ست و دیگری موصل بتصدیق که
دلیل و حجت ست و حصول هر یکی از این شان مبادی
میباشد که هر یکی از آن موصوف علیه حصول او ست
حضرت استاد مبادی و هر یکی در فصل او پیش
از شروع در مباحث او اشارتی فرموده و حصول
مبادی موصول بتصور کلیات بود اول اشارتی
بیان او کرده ذکر مسائل کلی که جزئیت حقیقیه ذکر کلی
بواسطه امتیاز مفهوم کلی کرده گفت هر چه متصور
شود یعنی هر صورت او نزد یک ذهن حاصل شود
و بروی حکم گرفته باشد بسابق یا باثبات اگر ازان
جسته که متصور ست منع کند مفهوم عقل را از فرض
شرکت باین که میان کثیرین یعنی بنوعی باشد که عقل
فرض شرکت و تجویز او میان امور کثیره عنوان
کرده اند مر آنرا جزئی حقیقی خوانند چون ذات
زید که مفهوم او را که حیوان ناطق مع التشخص ست
عقل هر که ملاحظه کند بواسطه تشخص و تعیین
مخصوصه او لا اصل و اشتراک او میان امور

عنوان



عنوان کرد فرض شرکت محال همچنانکه معروض که
شرکت ست اسم محال ست و اگر آن متصور
من حیث انه متصور منع نکند از فرض شرکت
آن مفهوم میان امور کثیره ممکن باشد آنرا کلی
حقیقی خوانند خواه معروض که اشتراک بین
کثیرین ست هم ممکن باشد واقع او در ذهن و در
خارج چون مفهوم انسان که مشترک میان کثیرین
که زید و عمرو و بکر و افراد سه خود ست و یا در ذهن
فقط چون مفهوم عنقا که همچنانکه فرض و شرکت
ممکن ست اشتراک او هم ممکن ست که لیکن نه
در خارج زیرا که او را در خارج هیچ فرد نیست
بلکه اشتراک او میان افراد ذهنیه او ست
و همچنین ست مفهوم شمس و قمر و غیرها و خواه
آن معروض که اشتراک بین کثیرین ست ممتنع و
محال باشد چون مفهوم لاشئ که عقل را فرض شرکت
او میان امور کثیرین ممکن ست اما معروض
شرکت ست و ممتنع ست هر چه او را فردی نیست
نه در ذهن و نه در خارج زیرا که هر چه در ذهن ست
او شئ ست و در ذهن و هر چه در خارج ست
او شئ ست در خارج پس هیچ جزئی نیست که

لاشئ در و صادق باشد و معهذا عقل ممکن است
برای او افراد فرض کرده بگویند شرکت او میان
آن افراد فرضیه کند و از اینجا معلوم گردد که کلی را
برای تحقیق کلیه لازم است که افراد موجود بود فی نفس
الامر اعنی در ذهن و در خارج و یا در ذهن وگاه
باشد که لفظ کلی را باین معنی اطلاق کنند که اعم
از شئ یعنی مفهومی که شامل افراد باشد در نفس الامر
پس حمل شئ لاشئ کلی است باینمعنی که اگر چه کلی نیست
بمعنی اول چنانکه گذشت و کلی باینمعنی در اصطلاح
ایشان کلی اضافی خوانند و آن کثیری را در تحت
کلی است افراد و هم جزئیات اضافی وی یعنی
کلی خوانند و جزئی اضافی عموم مطلق است زیرا که
در جزئی که حقیقی و جزئی اضافی است باین معنی که
اخص است در تحت شئ چون زید و عمر و بکر و غیر
آن که ایشان جزئی اضافی اند همچنانکه جزئی ٥
حقیقی اند لیکن هر جزئی اضافی حقیقی نیست
زیرا که جزئی اضافی شاید که کلی باشد چون انسان که
در تحت حیوان است و او در تحت جسم نامی
و او در تحت جسم مطلق و او در تحت جوهر مثلا
ایشان هیچکدام جزئی حقیقی نیستند چون

مفهوم



مفهوم کلی داشته باشد بدانکه هر که که کلی نسبتی
بافراد وی میدارد از حیثیت که خارج است
از حقیقه افراد خود باینمعنی که عین حقیقی
افراد و یا جزء او است و یا خارج نیست لکن خارج است
او را کلی عرضی گویند و بیان او بیاید ان شاء الله تعالی
و اگر خارج نباشد باینمعنی که یا عین حقیقت
افراد باشد و یا جزء او آنرا ذاتی خوانند و حضرت
استاد و قدس سره باقسام هر یکی پیش ٥
اشارت مفهوم شان کرده که ~~حمل کلی~~
حمل کلی را نسبت بافراد کسی باآن کلی عین حقیقت
افراد او و ما صدق علیه خود باشد حمل انسان که
او عین حقیقت زید و عمر و بکر خود است ٥
و آنرا در اصطلاح اهل این فن نوع خوانند
و یا جزء حقیقه افراد تمام مشترک باشد میان
حقیقت افراد و ماهیت و دیگر معنی تمام مشترک
میان دو حقیقت و بیشتر هم آنست که میان
شان هیچ ذاتی مشترک موجود نباشد
خارج از آن جز میان شان تمام مشترک
فرض کرده شده است یعنی بلکه هر ذاتی مشترک

چنانکه مانند نا او باشند و مادام داخل در او حتی حیوان که
تمام مشترکست میان انسان و دیگر حیوانات
دیگر هیچ ذاتی مشترک نیست که خارج از حیوان باشد
بلکه هر چه هست یا او است یا داخل در او زیراکه جمیع
ذاتیات مشترکه در میان مذکور میان انسان و فرس
مثلا حیوانست و جسم نامی و حساس متحرک بالاراده
و جسم نامی و قابل ابعاد ثلثه مثلا هیچکدام ازین ذاتیات
خارج از حیوان نیستند زیراکه چنانکه دیدی از
انسان یکی حیوانست و دیگران افراد او بواسطه
و بی واسطه همچنین جسم نامی تمام که مشترکست میان
انسان و بعضی ذاتیات و حیوان باینمعنی که
میان ایشان جسم نامیست و جسم نامی و جوهر و قابل
ابعاد و هیچ یکی از اینها خارج از جسم نامی نیست زیراکه
یکی جسم نامی است و دیگران اجزای او بواسطه و بی
واسطه و همچنین جسم که تمام مشترکست میان
جسم نامی و حجر مثلا انسان و حجر و حیوان و حجر
مذکور زیراکه تمام ذاتیات مشترک میان انسان
جسم است و جوهر قابل ابعاد اینها خارج از جسم
نیستند چه یکی جسم است و دیگران اجزا و همچنین جوهر
که تمام مشترکست میان جسم و جوهر مفارق که
و دیگر باز میان انسان و عقل و حیوان و عقل و
و جسم نامی و عقل مثلا باینمعنی که دانسته باشی زیراکه
نشده

مشترکا



مشترک میان ایشان جوهر است و او خود خارج
از خود نه آنرا معنی آن جزء ماهیت راکه تمام مشترک
باشد باین معنی که ذکر کرده شد در اصطلاح جنس
میخوانند و بباید دانست که برای تحقیق جنسیت جنس
لازمست که او تمام مشترک باشد میان ماهیت و جمیع
مشارکات آن ماهیت در آن جنس چنانکه از ملاحظه
در آئینه مثال صورت حقیقیه این دو مثال بایمن حال
و احسن حال سمت ~~انعکاس~~ انعکاس خواهد
گرفت بلکه اینقدر کافیست که تمام مشترک باشد
میان ماهیت و نوع دیگر از انواع مباینه او در عبارت
شریفه حضرت استاد البشر قدس سره اشاره بی
باینمعنی واقع شده است و اگر ذاتی که جزء ماهیت است
حال در وی نه چنین باشد یعنی تمام مشترک با آن
معنی که دانسته شد نباشد آنرا در عرف ما فصل خوانند
خواه آن جزء مشترک میان ماهیت و نوع
دیگر نباشد اصلا چون ناطق او جزء ماهیت انسانیه
است او و نوع دیگر اصلا مشترک نیست و خواه
مشترک باشد میان ماهیت و نوع دیگر از انواع مباینه
او ولیکن تمام مشترک نباشد میان ایشان چون حساس
که او ذاتی مشترکست میان انسان و فرس مثلا
لیکن تمام مشترک میان ایشان بالمعنی المذکور نیست
زیراکه ذاتی مشترکیست میان ایشان ورای حساس

ما فصل نخ

بسیار است چنانکه معلوم شد پس او تمام ماهیت مشترک
میان ایشان نباشد و همچنین حال در باقی قابل العام
مثلا یا آنست که کلی نسبت او کرده شده است
بافراد خارج از حقیقت افراد باشد بآن معنی که
دانسته شد پس اگر آن کلی خارج از حقیقت افراد
خاص باشد نیک حقیقت و ماهیت و غیر آن ماهیت
[illegible] آنرا خاصه خوانند خواه در جمیع
افراد خود متحقق باشد چون ضاحک بالقوه و
کاتب بالقوه وغیرهما و آن هنگام آنرا خاصه
شامله خوانند و خواه در جمیع افراد متحقق
نبوده باشد چون ضاحک بالفعل و کاتب بالفعل
و آن زمان او را خاصه شامله نگویند و اگر آن کلی
خارج خاص تحقیق او نباشد بلکه شامل دو حقیقت
و یا بیشتر باشد آنرا عرض عام خوانند چون ماشی
و موجود و آکل و غیرها که خارج از حقیقت
جزئیات خود اند و مخصوص نوعی از انواع
حیوان که بلکه مشترک کنند میان انسان و فرس
و غیرهما و ضاحک و ماشی مثلا خارج از حقیقت
جزئیات که زید و عمرو و بکر و غیرها است از این جهة
نه که حقیقت جزئیات مذکوره مثلا حیوان
ناطق است و کل واحد از ضاحک و ماشی خارج
از آن و چون مفهوم جنس را دانستی اکنون

بدانکه



بدانکه جنس بر دو قسم است یکی قریب و دیگر
بعید زیرا که جنس که تمام مشترکست میان
ماهیت و نوع دیگر اگر تمام مشترک باشد یعنی حیوان
نسبت با هم مشارکات یعنی تمام مشترک باشد میان
ایشان و هر نوع که مشارک آن ماهیت باشد در جنس
آنرا جنس قریب خوانند چون حیوان که تمام
مشترکست میان انسان و هر نوع از انواع
حیوان که مشارک اوست و در جنسیت
بالجمله که هر نوع از انواع حیوان را که با ایشان
در سوال جمع کنند با هو حیوان در جواب واقع
میگردد زیرا که میان انسان و جمیع انواع حیوان
تمام حقیقة مشترک اوست چنانکه گذشت که
و سوال بکلمه ما از حقایق مختلفه سوال است
از تمام حقیقة مشترکه همچنین است حال در جسم
نامی نسبت بجمیع حیوان و جمیع مشارکات
او در جسم نامی که جمیع انواع نباتست یعنی که
میان حیوان و هر نوع از انواع نبات که فرض
کنند هیچ ذاتی مشترک خارج از جسم نامی نیست
چنانکه گذشت پس او را با هر مشارک او در جسم
نامی بودن از انواع نبات که جمع کنند در سوال
بلفظ ما جسم نامی در جواب واقع شود و همچنین
حال در جسم مطلق نسبت بجسم نامی و جمیع مشارکات

او در جسمیة حجر و مدر و غیرهاست باینمعنی که
میان جسم نامی و هر نوع از انواع جسم غیر نامی که
فرض کنند هیچ ذاتی مشترک خارج از جسم مطلق
نیست چنانکه معلوم شد و همچنین است حال در جوهر
نسبت بجسم مطلق و جمیع مشارکات او در جوهریت
که جوهر ابعد از بعید است که بمعنی مذکور پیش ذهنی
انسان جنس قریب بانسبة بمذکور آن
و اگر جنس نسبت با بعضی مشارکات تمام مشترک
باشد نه نسبت با همه مشارکات یعنی تمام مشترک میان
ماهیة و هر نوع که با مشارک او ست در جنس
باشد باینمعنی او را بر مشارک از انواع مباینه
او که جمع کنند در سوال بلفظ ما آن جنس در
جواب واقع شود انرا یعنی این گونه جنس را
در اعیان جنس بعید خوانند چون جسم
نامی نسبت بانسان او تمام مشترک میان انسان
و جمیع انواع نبات که مشارک انسانست در
جسم نامی بودن بآن معنی که گذشت لیکن او
تمام مشترک نیست میان انسان و هیچ از انواع
حیوان باانکه جمیع انواع حیوان مشارک
انسانست در جسم نامی بودن زیراکه اگر انسان
را با فرس مثلا در سوال بکجا جمع کرده گویند
ما الانسان و الفرس یعنی چیست تمام حقیقة

مشترک



مشترک انسان و فرس جسم نامی در جواب نشاید آورد
چرا و تمام حقیقت مشترک میان ایشان نیست زیراکه
در ایشان ذاتی مشترک دیگر موجود ورای جسم نامی
باقی موجود است که حساس است و متحرک بالاراده
و حیوان مشتمل بر همه است بلکه آنچه مرتب درین جواب
شاید گفت حیوان است که تمام حقیقة مشترکست
میان ایشان بمعنی مذکور پس ظاهر شد جسم نامی
باقی نسبت با همه مشارکات انسانی در وی تمام
مشترک نیست بلکه نسبت با بعضی مشارکات مباینه
تمام مشترکست پس او جنس تا مراتب ثانی او
بعید نیک مرتبه و همچنین است حال میان انسان
و حجر مثلا که مشارک او ست و در جسمیة و با او
تمام مشترکست میان حیوان و حجر مثلا مشارک
او ست و در جسمیة باینمعنی که دانستی لیکن او
تمام مشترکست میان انواع نبات و حیوان
و انواع نبات نیست اگر حیوانات و نباتات
مشارکات انسان و حیوان اندر
جسمیة چون حجر و مدر و غیر آن همانچه اگر
انسانرا با حیوانات و با نباتات در سوال

جمع کنند بلفظ با و گویند ما الانسان والحیوان
نات و یا بالانسان والنباتات و بالحیوان
والنباتات یعنی هست تمام حقیقت مشترک
میان ایشان جسم در جواب واقع نشود از آنکه
میان ذاتی مشترک دیگر هست غیر از جسم پس او
مشترک تمام ایشان نیست از این جهت در جواب
نشاید آورد بلکه جواب از سوال اول حیوان که
تمام مشترکست میان ایشان و جواب از سوال
دوم و سیم جسم نامی که تمام مشترکست میان ایشان
پس چون جسم مطلق نسبت با همه مشارکات انسان
و حیوان تمام مشترک نیست چنانکه معلوم شد او
جنس بعید باشد نسبت بانسان بدو مرتبه و نسبت
کلا بحیوان بیک رتبه و چون جوهر نسبت بانسان
و حیوان و جسم نامی که او تمام مشترکست میان
انسان و جواهر اربعه و همچنین میان حیوان
و جواهر جسم نامی و جواهر که مشارکات انسانند
در جواهر یه با یعنی که انسان و حیوان را و یا
جسم نامی را و با جواهر اربعه چون در سوال جمع کنند
و گویند که ما الانسان والجواهر و یا بالحیوان

والجواهر



والجواهر و با الجسم النامی والجواهر در جواب جز جواهر که
تمام مشترکست میان ایشان واقع نشود لیکن او تمام
مشترک میان ایشان و جمیع مشارکات ایشان نیست
زیرا که او تمام مشترک میان انسان و حیوانات
و میان نباتات و میان جسم نامی و هو غیر جسم
نامی که جسم مطلق است مثلا حجر است نیست بلکه
تمام مشترک در صورت اول حیوانست و در صورت
ثانیه جسم نامی و در صورت ثالثه جسم مطلق است
مطلق چون جوهر نسبت با همه مشارکات انسان
و حیوان و جسم نامی تمام مشترک نیست او جنس بعید است
و نسبت بانسان بسه مرتبه بعید است و نسبت بحیوان
بدو مرتبه و نسبت بجسم نامی بیک رتبه پس هیچ عاقلی
اختلاف درجات بعد پوشیده نماند و باین استاد نور
والبشر نور فیروز فرموده بسبیل افاضه و افاده
نموده مراتب بعد مختلف میشود و نباید در نسبت که
بهجانکه جنس بر دو قسم است قریب و همچنین بعید
فصل قریب آن فصلی است که تمیز کند صاحب
خود را از مشارکات او در جنس قریب او چون

ناطق نسبت بانسان که ممیز انسانست از جمیع مشارکاتش
او در جنس قریب او که جسم مطلق و قابل الابعاد مثلا
نسبت بجسم که ممیز جسم است از جمیع مشارکات او
در جنس قریب که او جوهرست تا مثلا پس ناطق
و حساس و نامی و قابل الابعاد مثلا قریب باشد نسبت
بانسان و حیوان جسم نامی و جسم مطلق و فصل بعید
آنست که تمیز کند صاحب خود را از جمیع مشارکات
او در جنس بعید او که جسم نامی است و نامی نسبت بانسان
و حیوانکه ممیز انسان و حیوانست از جمیع مشارکات
شان در جنس بعید شان جوهرست و علی هذا القیاس
در بواقی صور چون مصنف فارغ شد از بحث و بیان
مبادی معرف و قول شارح شروع کرد در بحث و
بیان مقاصد او که او را موصل قریب بتصورات
خوانند گفت که هرگاه که جنس قریب را با فصل قریب
جمع کنی آنرا حد گویند بجهة آنکه حد در لغت بمعنی
منع و این معرف هم مانع را از دخول غیر در وی
و تام از جهة آن گویند که مشتمل است بتمام ذاتیات
چون حیوان ناطق مر انسانرا و جسم نامی را
و حساس متحرک بالاراده مر حیوانرا و جسم نامی





مر جسم نامی را و جوهر قابل الابعاد ملعه مر جسم مطلق
را جمیع این معرفات مرکب اند از جنس قریب
و فصل قریب معرفات خود که چنانکه سابقا
معلوم شده است پس این معرفات و اقوال شارح
حدود تام باشند نسبت بمعرفات خود اگر جنس بعید
را با فصل قریب جمع کنی آنرا حد ناقص خوانند
حد بجهة آن خوانند که گذشت و ناقص از آنجهة
نامیده اند که بعضی از آن اجزای محدود در وی نیست
چون ناطق و جوهر ناطق و جسم نامی ناطق مر انسانرا
جمیع این اقوال شارح مرکب اند از جنس بعید
و فصل قریب محدود و وجه نقصان ظاهرست
و همچنین جسم حساس مر حیوانرا و جوهر نامی مر جسم
نامی را که این معرفات نیز مرکب اند از جنس بعید
و فصل قریب محدود و هرگاه که جنس قریب را
با خاصه جمع کنی آنرا اسم تام خوانند اسم برای
آن گویند که او در بقیه امر شئی است و این معرف
و معرف نیز مشتمل است بر خاصه که امریست از
آثار معرف و تام از آن جهة گویند که مشابه حد
تامست از آنجهة که در هر دو جنس قریب حیوان
که مذکورست و معهد امر بکر مخصوص معرف نست

چون حیوان ضاحک و حیوان کاتب و غیرها مر انسان را که مرکب اند از جنس قریب او که حیوان است و خاصه او که کاتب و ضاحک اند و همچنین جسم نامی باشد و حیوان را اگر مرکب است از جنس قریب حیوان که جسم نامی است و خاصه لازمه او که باشد است و اگر جنس بعید را با خاصه جمع کنی آنرا اسم ناقص خوانند اسم را از آنجهت تام گویند که گذشت و ناقص از آنجهت گویند که بعضی از اجزای اسم تام در وی نیست پس ناقص باشد نسبت با وی چون جسم نامی و ضاحک و جسم ضاحک و جوهر ضاحک مثلا مر انسان را همچنین عرض عام با خاصه نزد یک بعضی اسم ناقص باشد چون موجود مضاحک و ماشی کاتب مر انسان را و نزد یک بعضی عرض عام جز معرف واقع نمیگردد و چون استاد محقق قدس روحه از بیان مهموعات مبادی موصل بتصور که کلیات خمس است و بیان مقاصد او که معرفات است فارغ شد تنبیه میکند و میفرمود که بدانکه لفظ جنس و فصل را نشمرد در حقایق موجوده در خارج یعنی در حقایق انسان را و خود اصل و متصل بود با بعضی که منشا آثار و مظاهر احکام باشند مع قطع نظر از ذهن

ذاهن



ذاهن و اعتبار و معتبر استعمال میکنند چون حقایق انسان و فرس و شجر و حجر و غیرها که افراد شان موجود است در خارج اگرچه ذهن ذاهن و اعتبار معتبر نبود گاه بود که این الفاظ را در مفهومات یعنی در معلومات و ماهیاتی که او را وجود اصل مستعمل نبود بلا ذهن ذاهن و اعتبار معتبر بلکه تحقق ثبوت او متعلق باعتبار معتبر باشد نیز چون اصطلاحات هر مطلبی نسبت الی النسبه که بارض کرا و محجر عالت نیست و مع قطع از اعتبارات ان او را تحقق نه مثل اصطلاحات چون مفهوم کلمه و اسم و فعل و حرف و مبنی و فاعل و مفعول و حال تمیز و غیرها و استعمال کنند پیش اهل عربیه حدکه نزد اهل منطق معادل اسم است و شامل او نه چنانکه گذشت یعنی معرف باشد و اقسام ار بعه که یعنی معرف است نزد شان داخل در فصل فراغت حاصل شد از بیان قسم موصل بتصور شروع کرد در بیان احوال و اقسام قسم دوم که موصل بتصدیقیست و حصول او — و چون او اسم مبادی است و مقاصد لازم اول شروع در بیان مبادی او کرد فرمود

در بیان مباحث دلیل وحجة یعنی در بیان اقسام
واحکام شان وسابق در مفتتح کتاب معلوم شد
که تصور و تصدیق علم اند زیراکه قسم علم اند وعلم
قسم هرآینه علم باشد وآنچه تصور وتصدیق باو
تعلق گرفته است معلوم است یا تصوری یا تصدیقی
که اورا متصور ومتصدق خوانند ومتعلق تصدیق
ناچار قضیه باشد وگاه باشد که بطریق مجاز تصدیق
را بر معلوم او که قضیه است اطلاق کنند وآن
هنگام تصدیق بمعنی متصدق باشد پس اگر در
عبارت استاد البشر قدس روحه درین موضع
واقع شد که تصدیق را قضیه خوانند تصدیق ٥
بمعنی متصدق باشد وقضیه قولیست که روا باشد
که در حق قایل آن قول گویند که آن قایل صا
دقست در قول خود یا کاذبست واو بر سه
قسمست اول حملیه واو مرکب از دو مفرد باشد
ومراد از مفرد جزئیست که تعبیر از وی بلفظ
مفرد شاید کرد مثلا الانسان کاتب وزید
ابوه قائم که در هر قولست زید قائم الاب
واین گونه حملیه را در وی حکم کرده باشد بانکه
موضوع محمولست در اصطلاح شان ٥

موجبه



موجبه خوانند والانسان لیس بکاتب وزید
لا العلوم که در حق زید لیس بعالم است ودر نظر
حملیه که در وی حکم کرده باشد بانکه موضوع محمولرا
نیست در عرف شیخ خاصان سالبه
خوانند زیراکه اورا وضع کرده اند تا بر وی
حکم کنند بچیزی چنانکه وی در مثال گذشت
ودر قضیه شرطیه علی الاطلاق مقدم گویند
از انجهة که مقدم است در ذکر وعبارت
چنانکه ظاهر گردد در مثال آینده وهر محکوم
به را جزء دوم است ودر قضیه حملیه محمول
خوانند زیراکه وضع کرده اند تا وی را حمل
کنند بر جزء موضوع حاصل اوست ٥
حاصلیه ذات موضوع موضوع را که قایم است
بر وست ودر شرطیه مطلقا تالی گویند زیراکه
بمعنی تابع است وماخوذ از تلو بمعنی تبع
والجزء دوم هم در شرطیه تابع جزء اولست دوم
جزء اقسام قضیه شرطیه متصله باشد واین مرکب
از دو قضیه بالصورة جایی انسان حکم کرده باشد
باتصال یعنی بثبوت تالی بر تقدیر ثبوت مقدم

چون کلما کانت الشمس طالعة کان النهار
موجودا که درین قضیه حکم کرده شده است
بر ثبوت وجود نهار بر تقدیر ثبوت طلوع
الشمس واین قضیه را متصله موجبه خوانند
یا آنست که دروی حکم کرده باشند بسلب اتصال
یعنی حکم کرده باشند بلا ثبوت تالی بر تقدیر ثبوت
مقدم چون لیس البته اذا کانت الشمس طالعة
کان اللیل موجودا یعنی البته که نیست اگر
آفتاب برآمده باشد شب باشد که درین قضیه
حکم کرده شده است بلا ثبوت وجود اللیل
یعنی بانکه شب نیست نیز بر تقدیر صدق ثبوت
مقدم که آفتاب برآمده است واین را در عرفها
عرف اشرطیه متصله سالبه خوانند وسیم
از اقسام قضیه شرطیه منفصله است وآن مرکب
باشد از دو قضیه که میان ایشان حکم کرده باشند
بانفصال منافیه در صدق وکذب یعنی حکم
کرده باشند بانکه جزء این واو مجتمع نمیگردند
ومرتفع چون العدد اما زوج واما فرد درینجا
حکم کرده اند بانکه اجتماع جزء او محالست هم در





صدق هم در کذب یعنی نشاید که عدد معین زوج
وفرد هردو باشد ویا هیچکدام نباشد واین گونه
قضیه را در اصطلاح ایشان منفصله موجبه
حقیقیه خوانند یا آنکه دروی حکم کرده باشند بسلب
این انفصال یعنی بانکه میان جزئین انفصال
یعنی بانکه منافات نیست نه در صدق نه در کذب
پس شاید که طرفین او جمع شوند در صدق وشاید که
جمع شوند در کذب چون لیس البتة اما العدد اما زوجا
واما منقسما بمتساویین یعنی نیست که باشد
عدد معین یا زوج او یا منقسم بدو بخش راست
که نشاید که عدد معینی هر دو شاید که هیچکدام
نباشد یا آنکه فرد باشد واین گونه منفصله سالبه خوانند
ودوم از اقسام سه گانه منفصله مانعة الجمع است
واین آنست که دروی حکم کرده باشند بانفصال
ومنافات میان جزئین در صدق فقط یعنی
بانکه میان ایشان اجتماع در صدق محالست
اجتماع در کذب جائز است واین گونه را موجبه
مانعة الجمع خوانند ویا آنست که دروی حکم
کرده باشند بسلب این انفصال یعنی بانکه میان

جزئین اجتماع در صدق جایز نیست و این را
سالبه مانعة الجمع خوانند میان موجبه مانعة
الجمع چون هذا الشی اما الحجر او اما الشجر
شجر اگر در وی حکم کرده شده است بانکه شجر
و حجر اجتماع در صدق جایز نیست یعنی شاید که
شی واحد هر دو باشند لیکن شاید که هیچکدام
نباشد و میان سالبه مانعة الجمع چون لیس هذا
الشی اما حجرا و اما جسما یعنی نیست که این
شی حجر باشد و یا جسم که در وی حکم کرده اند بانکه
میان حجر و جسم در صدق منافات نیست چه شاید که شی
واحد حجر و جسم باشد قسم سیم از اقسام منفصله
مانعة الخلو است و این آنست که در وی حکم کرده
باشند بانفصال و منافات در کذب فقط
یعنی بانکه میان جزئین منافات در کذب است یعنی
شاید که مجتمع شوند در صدق و یا آنست که حکم
کرده باشد در وی بسلب این انفصال و منافات
مذکور یعنی بانکه جزئین اجتماع در کذب
ممنوع نیست پس شاید جزئین او مرتفع
گردند از جزو اول را موجبه خوانند مثالش

مثالش



مثالش چون هذا الشی اما لاحجر او لاشجر که در وی حکم کرده اند
بانکه میان لاحجر و لاشجر منافات است در کذب یعنی
شاید که هر دو مرتفع گردند از جزئیات شاید که جمع گردند
در صدق چه ظاهر است غیر شجر و حجر هر چه هست لاحجر و
لاشجر است و ثانی سالبه خوانند لیس هذا الشی اما حجر
و اما شجر که در وی حکم کرده اند بانکه میان جزئین منا
فات در کذب نیست پس شاید شی واحد
هیچکدام نباشد و بدانکه بیشتر از این علوم در اول
رساله قضایای مرتبه موصول بموصول تصدیقی را در
اصطلاح شان دلیل گویند دلیل با این معنی را حجت خوانند نیز
و این بر دو قسم است قیاس استقرا و تمثیل و قیاس در
اصطلاح حکما مرکب است و مؤلف از قضایا که بر تقدیر
تسلیم آن قضایا را ذات شان قول دیگر لازم آمده
و این قیاس بر دو قسم است یکی استثنائی و دیگری
اقترانی استثنائی آنست که عین نتیجه و نقیض آن
با حل در قیاس مذکور باشد مثال اول
چون ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود مثال
الثانی چون ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لیکن النهار لیس بموجود ما الشمس لیس بطالعة و
اقترانی آنست که عین نتیجه و یا نقیض آن در قیاس
بالفعل مذکور نباشد چون الجسم مؤلف وکل مؤلف محدث فالجسم محدث
و در شرطیه چون سوی ان الممکن وکل مدخول سوی الممکن
اسم مرید اسم و قیاس اقترانی بر دو قسم است یکی اقترانی
شرطی و آن آنست که مرکب از قضایای حملیه صرف
باشد چون ان کان هذا انسان فهو حیوان وکلما کان
حیوان فهو جسم که هر دو مقدمه شرطیه متصله اند و نتیجه
این آنست که ان کان هذا انسان فهو جسم و خواه
از شرطیه و حملیه چون ان کان هذا اسم فهو کلمه لفظیه
که یکی از مقدمتین شرطیه متصله است و دیگری حملیه و نتیجه
آنکه ان کان هذا اسم فهو لفظ دوم اقترانی حملی و این
آنست که مرکب از قضایای حملیه صرف باشد چون زید
موضوع لمعنی وکل موضوع لمعنی دال علی معناه للعلم
بالوضع که هر دو مقدمه این قیاس قضیه حملیه است
و نتیجه از آنکه زید دال علی معناه للعلم بالوضع و اگر
استاد قدس سره در معرض افتاده افاضه فرموده



و دلیل چون مرکب از حملیات باشد اورا اقترانی حملی خوانند
همین قسم است که اقترانی حملی است در و نیز معین
در قیاس اقترانی حملی چهار شکل مقرر کرده باید
دانست که در هر مطلوب تصدیقی که نتیجه اقترانی
باشد موضوعی هست و محمولی زیرا که او قضیه حملیه است
و قضیه حملیه را ناچار است از موضوع و محمول
و موضوع مطلوب را اصغر خوانند و محمول او را اکبر
خوانند و ناچار مقدمات قیاس با مطلوب که نتیجه
است مشارک باشند با موضوع مطلوب یا در
محمول او تا در هر دو آن مقدمه از مقدمات قیاس
که در وی حد اصغر خوانند و آنکه در وی حد اکبر خوانند
پس هر دو قیاس مذکور الاول دو مقدمه باشد یکی
صغری و دیگری اقترانی صغری دیگری را در اصطلاح
شان قرینه و ضرب گویند و هیئة حاصله از اقتران
حد وسط بیکدیگر را با صور وجوه معتبره شکل خوانند
و او چنانچه استاد البشر قدس سره اشارت کرده
چهار است و بیان این معنی آنست که چون در قضیه
حملیه مثلا که توجه نسبت محمول با موضوع محمول است

احتیاج افتد بمتوسطی که او را بهر یکی از موضوع و
محمول و قضیهٔ حملیهٔ مطلوبه نسبتی باشد تا بواسطهٔ این
هر دو نسبت محمول در قضیهٔ حملیه مطلوبه با موضوع
که مطلوبست معلوم کردد مثلا نسبة ج که محمولست
با ب که موضوع است در مثل کل ج ب چون
محمول باشد او را نسبتی است از کلی و احد ا د
متوسط شود پس اینجا سه جزو باشد اول موضوع
قضیه مطلوبه که حد ج صغری است دوم محمول قضیه
مطلوبه که اکبر است سیم متوسط که او را حد تمام اوسط
کویند چنانکه کفته شد و چون این شکل متوسط نسبتی
ست بموضوع و محمول قضیه مطلوبه ناچار آن
متوسط و محمول و موضوع و مطلوب جوا هر بود
موضوع و محمول و مطلوب را یا برعکس این را
محمول هر دو یا موضوع هر دو پس اگر آن متوسط
محمول شود موضوع مطلوبه را و موضوع شود
محمول مطلوبه را آنرا شکل اول خوانند چون
کل ب ا و کل ا ج فکل ب ج واکر عکس این
یعنی موضوع شود و موضوع محمول شود ه

ومحمول





ومحمول مطلوبه را شکل چهارم خوانند چون ده
ب ج و کل ا ب فبعض ا ج واین را بعید از
طبع است واکر آن متوسط محمول شود هر دو را
یعنی بعکس موضوع و محمول مطلوبه را آنرا شکل
ثانی خوانند چون کل ب ج ولا شیء من ا ب فلا شیء
من ب ج واکر هر دو موضوع آنرا شکل ثالث خوانند
چون کل ا ج فبعض ب ج واکر دلیل مرکب شود
از قضیه منفصله فقط و یا از قضیه قضیه منفصله
فقط چنانکه عین نتیجه و یا نقیض نتیجه آن در
قیاس مذکور باشد بالفعل چنانکه بر جمیع اشارت
که کرده آنرا قیاس استثنائی خوانند و این قیاس
دائما مرکب از دو مقدمه که یکی از آن دو شرطیه باشد
متصله یا منفصله و دیگری وضع احد جزئین او
و یا رفع پس اگر آن شرطیه که مقدمه اوست وضع
مقدمه منتج وضع تالیست چنانکه استاد البشر
قدس روح العزیز بر جمیع اشارت کرده فرموده
که مثال متصله کل ما کان هذا الشیء انسانا
کان حیوانا لکن انسان این قیاس استثنائی
مرکبست از شرطیه متصله و وضع مقدم پس هر آینه

نتیجه او وضع تالی چنانکه فرموده که فهو حیوان
و رفع کلی تالی بعینه رفع مقدم کلما کان هذا
الانسان فهو حیوان لکنه لیس بحیوان که این
قیاس مرکب از شرطیه متصله و رفع تالی پس نتیجه او
رفع مقدم باشد چنانکه گفته ام فلیس بانسان واما
شرطیه منفصله حقیقیه باشد وضع هرکدام از جزئیه
او منتج رفع دیگر نیست و رفع هرکدام منتج وضع
دیگری زیرا که جمع و خلو در حقیقت ممنوع است
چنانکه استاد البشر قدس سره بر این اشارتی کرده
و گفته که مثال منفصله هذا العدد اما زوج واما فرد
لکنه زوج فلیس بفرد واگر گوئی لکنه فرد فلیس بزوج
نتیجه باشد اگر گوئی لکنه لیس بفرد فهو فرد زوج نتیجه
باشد و این وقتیست که منفصله حقیقیه باشد چنانکه
گفته شد واگر منفصله مانعة الجمع باشد وضع هرکدام
از جزئین منتج رفع دیگر است والا جمع لازم آید و این
فن ممنوع است چون هذا هذا الشئ شجر او حجر لکنه
شجر انتیجه اینست که فلیس بحجر واگر گوئی لکنه لیس بحجر
نتیجه اینست که فهو حجر و رفع هیچکدام از جزئین
در وی منتج بعین دیگری نیست زیرا که ... غایت

ام



... [illegible] ... مانعة الخلو باشد حال در این باب هر ... 
اینست که مانعة الجمع گفته باشد چنانکه بایدکه ... ظاهر
... و مقام چون مقتضی ... میسر ... ... توضیح
و ... فتح فقیر آید این رساله شریفه و مقاله
... از معدن جواهر اسرار و منبع ماء الحیوان
... کار صدق در انتظار و خلاصه ... ارباب
اتصال و سمت صدر و سمت ظهور ... و مکنون
... و مکنون منتقش جلوه ... طالبان صفا
... تحقیق ... قاصدان کعبه توفیق ... در ... روح
احکام
مستقران و در جزئین در ... ارباب
منعطف ... بادیه بعین ست ایراد کرد
بنور ... مقدار ... مقدار ... ثبت ...
الموصول الفتح ... بنظر ... الرحی و اشمال
... هذا ... صدق
باشد ... حق ...
تم الکتاب بعون الله الملک الوهاب



